حصول التفريج

بأصول التخريج

أو:

كيف تصير محدثا

للفقير إلى الله تعالى خادم الحديث

أحمد بن محمد بن الصديق الغماري

غفر الله له ورحمه

مكتبة طبرية

الرياض ت: ٢٣٢١٠٤٥

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

مكتبة طبرية - الرياض - النسيم - أول شارع الأربعين التجارى بجوار بنده

ت : ٢٣٢١٠٤٥ - ص.ب ٩١٦٦٧ لصاحبها/ على صنهات الحربي



مقدمة الناشر

إنَّ الحمد لله نحمده ونَسْتَعِينُه ونَسْتَغْفِره ونعوذُ بالله من شُرور أَنْفُسنا وسَيِّئات أعمالنا ، من يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ لَهُ ومن يُضْلِل فلا هَادِي لَهُ ، وأَشْهَدُ أَنَّ لا إِله إِلَّا الله وَحْدَهُ لاَشرِيكَ لَهُ وأَشْهَدُ أَنَّ محمَّداً عَبْدُه وَرَسُوله. **وبعــــد:**

فقد اسْتَعَنَّا بالله تعالىٰ على طبع مُصَنَّفات العَلَّامة أَحمد بن الصِّديق الغُماري من تخريجاتٍ مُهِمَّة وأَجْزاءٍ حَدِيثِيّة مُتَنَوِّعة لا تخلو من فائدة ... وخِطَّتنا فى ذلك :

١- تنسيق الكتاب وضبط الآيات وَالأَحاديث والآثار ومَا يُشْكِل من أَلْفَاظ وعبارات ، وعَمَل الفهارس اللَّازمة له .

٢- طَبْعُ الأَصل كما هو بدون أى تَعْليق ، حتى يَخْرُج للنَّاس كَمَا تَرَكَهُ مُصَنِّفه وَليَحْمِل كل كتاب تَبِعة مَا فِيه ، وليس للنَّاشر إِلَّا إِخراج النَّص كما هو والحِكْمَةُ ضَالّة المُؤْمِن ، وكُلٌّ يُؤْخَذُ من قَوْله وَيُرَدُّ إِلَّا النَّبى ﷺ .

وهذا كتاب: «حصول التفريج بأصول التخريج» باكورة هذه

الأعمال وسوف يتلوه إن شاء الله تعالى أجزاء متتالية مفيدة .

وزِيادةً في الفائدة فقد رأَينا أَنْ نُتْبع هذا المُؤَلَّف النَّافع بثلاثة أجزاء حَدِيثيّة نفيسة لِتخريج بعض الأحاديث وبَيَان طُرُقِها والحكم عليها نُقَدِّمه للطَّالِب والبَاحِث والمُحَقِّق ليرى فيها صُورة عَمَلِيّة للشَّواهد التَّطْبيقية لأُصول العَزْو والتَّخريج فيتدرب بذلك عَلَىٰ معرفة الطُّرق والكلام عَلَىٰ الأسانيد فى ضوء قواعد أهل الفن فتعم الفائدة بإذن الله وهذه الأجزاء هى :

١ ـ رفع المنار لطرق حديث : « من سُئِل عن علمٍ فَكَتمه أُلْجِم يوم القيامة بِلجَامٍ من نار » .

٢ ـ المسهم فى بيان حال حديث : « طَلَبُ العِلْم فريضة عَلَىٰ كُلِّ مُسلم » .

٣ ـ الإِستعاذة والحَسْبلة مِمَّن صحَّح حديث البسملة : « كل أمر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع » .

والله تعالى نسأل التَّوفيق والسّداد والنَّجاة من الشِّرك والبِدْعة والنَّار والتَّمَسُّك بالكِتَاب والسُّنَّة وأَن يَرْزُقنا الإِخلاص وصِدْق النِّية وآخِرُ دَعْوَانَا أن الحمد لله رَبّ العالَمين

١- جمادى الأولى ١٤١٤ هـ

الناشر



ترجمة المصنف

الحمد لله وكفى والصَّلاة والسَّلام على عباده الذين اصطفى ولا سيما سيدنا المُصْطَفىٰ وعلى آله وأصحابه المستكملين الشَّرفا. وبعد:

فإن لحافظ العصر العلامة السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني عددًا من الأجزاء الحديثية التي تشهد بتبحره في الصَّنعة وهذه الأجزاء مع غيرها من كتبه الكبيرة كالمداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي كانت بعيدة لا تطولها أَيدينا، وقد يسَّر الله تبارك وتعالى الحصول عليها ، ولذا فقد سارعنا بنشر سلسلة من الأجزاء الحديثية التي ستصدر تباعا إن شاء الله تعالى ونسأله الإعانة والتَّيسير.

وكل هذه الأجزاء كسائر مُصَنَّفاته بخط المصنِّف رحمه الله تعالى ، كان قد بيّضها في منفاه بمدينة سلا بالمغرب الأقصى وبأماكن أخرى.

وقد راعينا أَلاَّ يُعَلَّق على هذه الأجزاء بأى تعليق فإن المطلوب هو نشر هذه الأجزاء كما كتبها مصنفها بعيدة عن أى شائبة أخرى والله المستعان.

○ ○ ○ ○

○ والمصنف غني عن التعريف ، ولكن لا بأس بإيراد نبذة عنه في هذه العجالة فهو : الحافظ العلامة العلم الشريف سيدى أحمد ابن محمد بن الصديق الحسني ، ولد بالمغرب الأقصى سنة ١٣٢٠هـ وطلب العلم بالمغرب وبمصر على مشايخ القرويين والأزهر وغيرهما ، وتفصيل مشايخه ومقروءاته عليهم في الجزء الأول من كتابه « البحر العميق في مرويات أحمد بن الصِّديق » وهو في مجلدين ، حبّب الله تعالى إليه حب الحديث والعمل بالسُّنة النبوية الشريفة ، فبعد أن تضلع من العلوم وأكثر من النظر حصلت له مَلَكَة كبيرة فترك التقليد وقام على نشر دعوته للعمل بالسنة النبوية الشريفة بالمغرب فكانت له حركة علمية كبيرة فهو يُصَنِّف ويملي أماليه الحديثية ويقوم على دعوته ومع ذلك حارب الكفار المستعمرين من فرنسيين وأسبان بالمغرب فدخل السجن بسبب ذلك مرتين ونفي وصُودرت أملاكه وما عند الله خير وأبقى.

● كان المصنف نادرة عصره في الحديث ، وقد بلغ فيه مبلغ الحُفَّاظ المجتهدين ومصنفاته شاهدة بذلك في فنون الحديث العديدة كالتَّخريجات والمستخرجات والعلل والأمالي والأجزاء والمشيخات والمسلسلات والتَّراجم ومنثورات فقهية وتقييدات علمية.

● فمن كتبه في التخريج : « الهداية بتخريج أحاديث البداية» ، « اللطائف في تخريج أحاديث عوارف المعارف » ، « وفتح الوهاب بتخريج أحاديث مسند الشهاب ».

● واستخرج على مسند الشِّهاب في كتاب ضخم سمَّاه «الإسهاب» ، واستخرج أيضا على الشمائل المحمدية للتِّرمذى وكتب فى العلل « المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي » في ستة مجلدات ضخام .

● وله الأمالي الحسينية في مجلد كبير .

● أما الأجزاء الحديثية التي صنفها فهي كثيرة :

منها « المسهم في طرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم » ، و« مسامرة النديم بطرق حديث دباغ الأديم » ، و «درء الضعف عن حديث من عشق فعف » ، و « بلوغ الطالب ما يرجوه من طرق حديث اطلبوا الخير عند حسان الوُجُوه » ، و « رفع المنار لطرق حديث من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار » ، وغير ذلك كثير .

● وعمل عدة مشايخ منها مشيخة لنفسه سماها « البحر العميق في مرويات ابن الصديق » في مجلدين وهي الكبيرة ، ووسطى اسمها « صلة الوعاة بالمرويات والرواة » ، وصغرى مطبوعة وهي «المعجم الوجيز للمستجيز ».

● ومن منشوراته الفقهية : « توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصَّوم والإفطار » ، و« إقامة الدليل على حرمة التَّمثيل ».

●وله مصنفات لم يتمها لكنها لا تخلو من فوائد ونكات منها : « ليس كذلك » فى الإستدراك على الحفاظ ، و « الاكتفا بتخريج

أحاديث الشفا » وصل فيه إلى أقل من ربع الكتاب . فى مجلد ضخم ، و « مغنى النبيه عن المحدث والفقيه » وهو شرح للسنن الكبرى ، كمل منه مجلد فقط ، و « حصول التفريج بأصول العزو والتخريج » وهى هذه الرسالة .

● توفي المترجم له في القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ

والحمد لله فى البَدء والختام.

وكتب

فى ٢٥ ربيع الآخر ١٤١٤ هـ محمود سعيد ممدوح

كتاب

حصول التفريج بأصول التخريج

صورة لغلاف مخطوطة « حُصُول التَّفريج بأصول التخريج »

بخط المصنف

فصل

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

ويظهر فيها أن المصنف لم يتمها ووقف عند فصل جديد.

بسم الله الرحمن الرحيم　　　وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله كما ينبغي لجلاله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله، أما بعد
فإنك سألت أن أبين لك طرق العزو والتخريج وما تستعين به على ذلك
وتستند إليه في تبيين تلك المسائل، وأسهل لك سبيل الوصول إليه وأقرب
عليك طرق الحصول عليه مع فوائد تعتمد عليها في تخفيف وجوه لا تستند
إليها في إصابة الصواب فيه [illegible] بحيث لا تحتاج إلى كبير بحث في
الدواوين والمؤلفات ولا كثير تنقيب في الكتب والمصنفات وطلبت أن يكون كتابًا
كاملًا موضوعه يصير به القارئ محدثًا وإنما طريقه لمسائل العزو والتخريج
مخففًا إلى كتب المحدثين التي تستند إليها العزو وإيراده ولا تبلغ المقصود منه
إلى فساده واشترطت أن يكون اسم الكتاب كيف نصير محدثًا فاعلم أنك طلبت
ما لم يسبق أحد إلى تأليفه ولا تنبه سابق إلى اختراع الكلام فيه وترتيب فصوله
حتى نصح أحد أن هذا الفن فن غريب ولا خص أصوله بجمع وتصنيف بل ولا أشار
إلى فوائده في كتاب أو نبه إلى أصل من أصوله ضمن باب من الأبواب فإسعافك
بمرغوبك وإكمال مطلبك يعرض إلى الخوض في فن مبتكر حديث مخترع
لا يوجد في كلام السابقين ما يساعد على الشروع في فوائده ونيل مسائله
وفوائده فإنك لم تجد في أبواب كتابة ناقة [illegible] ولا مباحث شاملة لكل
ما تستند إليه في ذلك [illegible] وهو ما ذكرت فإن كل بداية للكلام
على [illegible] الأشياء المتقدمة [illegible] مسائل المستقرة [illegible]
بل [illegible]

السعي

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصَلَّ الله عَلَى سيِّدنا محمد وآله وصحْبه وسلَّم .

مقدمة المصنف

الحَمْدُ لله كما ينْبغي لجلاله وصَلِّ الله عَلَىٰ سيّدنا محمد وعلَىٰ آله ... أما بعد :

فإنَّك سَأَلْتَ أنْ نُبيِّن لك طُرُق العزْو والتَّخْريج وماتسْتعين به عَلَىٰ ذلك ، ويُرْشدك إلىٰ تحْقيق تِلك المسالك ، ويُسَهِّل لك سبيل الوُصول إليْه ويُقَرِّب عليْك طريق الحُصُول عليْه مع قواعد تعْتمد عليْها فى تحْقيقه ، وفوائد تسْتند إليْها فى إصابة الصَّواب فيه وتطبيقه ، بحيْث لاتحْتاج إلىٰ كبير بحْث في الدَّفاتر والمُؤلَّفات ، ولاكثير تَنْقيب فى الكُتُب والمُصنَّفات ، وطلبْت أنْ يكون كِتاباً كَافياً فى مَوْضوعه يَصير به القاريء مُحَدِّثاً والنَّاظر فيه لِمَسَالِك العَزْو والتَّخْريج مُحقّقاً ، لأنَّ كُتُب المُصْطلح لاتُرشد رايد العَزْو إلىٰ مراده ولاتبلغ المقْصُود مِنْه إلىٰ قُصَّاده وَأَشَرْت أنْ يكون اسْم الكتاب «كَيْف تَصِير مُحدِّثاً» فاعْلَم أنَّك طَلَبْت مالَم يُسْبق أَحد إلىٰ تأْصيله ولاتنبَّه سابق إلىٰ اختراع الكلام فيه وترْتيب فصوله ، فلا نعْلم أحداً أفْرد هذا الفنّ بتأليف ولا خصّ أُصوله بجمْع وتصْنيف ، بل ولا أشار إلىٰ قواعدها في كتاب ، أَوْ نبَّه عَلَىٰ أصْل من أُصُوله ضمن

باب مِنَ الأبْواب فإسْعافك بمَرْغَبِكَ وإتْحافك بِطَلَبِك يُعَرِّض إلىٰ الخوض في فن مُبْتَكر وبَحْثٍ مُخْترع لايُوجد في كلام السَّابقين مَا يُساعد عَلَىٰ التوسع في قواعده وتأصيل مَسَائِله وفَوَائِده ، فإن لمْ تجد في الجواب كفاية تامَّة لِمَا أردْت ولامَبَاحث شاملة لكل مَا نشدت فالعذر في ذلك وَاضِح مقبول وهو ماذكرت ، فإنَّ كُلّ سابق للكلام عَلَىٰ فنّ لابُدّ أنْ يُبْقي أشْياء للمتَعقِّب ويتْرك مَسَائل للمُسْتدْرك والمُهَذِّب بلْ قدْ يكون المُقْفَل أعْظم ، والمتْروك أكْثر لأنّ كُلّ شيء يَبْدُو صغيراً ثمّ يكْبر ، واعْلم أيْضاً أنَّ سُؤالك خاص ، وما أشرت به مِنَ الإسْم عام إذْ ليْس بِمُجرَّد مَعْرفة أُصُول التَّخْريج يَصِير المَرْء مُحَدِّثاً بلْ هو فنّ لايتحقَّق إلَّا بعْد معْرفة فُنُون عديدة مِنْ عِلْم الحَدِيث ، ولذلك اخْترْت أنْ يكون مُطَابقاً لمَوْضوعه حتَّىٰ لايكون الكتاب أخصّ مِنْ اسْمه ولاعنوانه أكْبَر مِنْ جِسْمه فَسَمَّيْته « **حُصُول التَّفريج بأُصُولِ التَّخْريج** » . وإنْ كُنْت قدْ أتوسَّع في البَحْث إلىٰ مَايَخص مَعْنَىٰ الإسْم الذي طلبْت وهو : « **كيْف يَصِير المَرْء مُحدِّثاً ؟** » بلْ ومُجْتهداً فيه مُحقِّقا ، فأقُول ومِنَ الله تعالىٰ أسْتمدّ العَوْن وَالتَّأْييد وَالتَّوْفيق لإصابة الصَّواب فى كُلّ مَا أقْصد وأُرِيد إنَّهُ وَهَّاب كريم .

* * *

التَّخريج والإخراج والإستخراج

□ **أمَّا التَّخْريج** فهو : عَزْو الأحاديث الَّتي تُذكر في المُصَنَّفات مُعَلَّقة غيْر مُسْندَة ولامَعْزوّة إلىٰ كتاب أَوْ كُتُبٍ مُسْندة ، إمَّا مع الكلام عليْها تصْحيحاً وتضْعيفاً وَرَدًّا وَقبولاً وبيان مافيها مِنَ العِلَل، وإمَّا بالاقْتصار عَلَىٰ العَزْو إلىٰ الأُصُول .

ـ وقد يَتوَسَّعون فيه فَيُخَرِّجُون بعْض الكتب الَّتي وقعت فيها الأَحاديث مُسْندةً أوْ مَعْزوَّةً كما سيأْتي

ويُقال فيه « خرَّج » ـ بالتَّضْعيف ـ أَحَاديث كتاب كذا ، ولايُقَال فيه « أَخْرج » بِالألِف

ـ وَيُطْلِقُون لفْظ « التَّخْريج » أَيْضاً عَلَىٰ مَعْنىً آخَر وهو : تصْنِيف مُعْجَم أَوْ مَشْيخة أَوْ جزْء حَدِيثي مُنْتَقَىٰ مِنْ مَسْمُوعاته أَوْمَسْمُوعات غيْره مِنْ مُعاصريه ، بأَنْ يَعْمَد إلىٰ أُصُول سَمَاعَاته فَيُجَرِّد منْها أسْماء شُيُوخه الَّذين سمع منْهُم أوْ قرأَ عَلَيْهم أوْ أَجازوا له ، ويرتِّبهم إمَّا عَلَىٰ حُرُوف المُعْجم فيُسَمَّىٰ مُعْجماً ، أوْ عَلَىٰ ترْتيب الأَكْبر والأَقْدم سماعاً ، أو الأعْلَىٰ إسْناداً ، أوْ عَلَىٰ حَسَب البُلْدان ، فَيُسَمَّىٰ مَشْيخةً، ويُورد في ترْجمة كُلّ واحدٍ منهم مَا يَنْتقِيه مِنَ الأَحاديث العالية الإسْناد أو الغريبة أو نحو ذلك .

○ فإنْ كان منْ مسموعاته وشُيُوخه قيل : خَرَّج لِنفْسه مُعْجماً أوْ مَشْيخة

○ وإنْ كان لغيره من مُعَاصِريه قيل : خَرَّج لِغَيْرِه مشيخة أوْ فوائد أوْجُزْء ، كـ«فوائد ابْن مردك» تخْريج الدَّارقطني ، و«فوائد المزكِّي»

تخْريجه أيضاً و «الطّيوريات» تخْريج السّلفي ، و «الثّلاثيّات» تخْريجه أيْضاً و«المهروانيات» تخْريج الخطيب ، و « مشْيخة الفخر ابن البخاري » تخْريج ابْن الظّاهري ، وغير ذلك ممّا يزيد عَلَىٰ الأَلْف ، وللسّلفي وَحْدَهُ مِنْ هذا النَّوْع مَايَزِيد عَلَىٰ الأَرْبعين مُصَنَّفاً، وكذلك الدَّارقطني وكثير مِنَ الحُفَّاظ والمُسْنِدِين ، ولهذا يقولون عنْد ذِكْر المُصنَّفات أحْياناً «له» كقوْلهم : « رواه فُلان في كتاب كذا له » ، يريدُون أنَّ الكتاب مِنْ جَمْعه وتصْنيفه لامِنْ تخْريج غيْره .

○ وإذا كان مِنْ تخْريج غيْره قالوا : رواه فُلان فى كتاب كذا تخْريج فُلان ، كقوْلهم : أَخْرج ابْن مردك في « فوائده » تخْريج الدَّارقُطْني ، والمَهْرواني في « المهروانيات » تخْريج الخَطِيب ، وابْن الطّيوري فى « الطُّيوريّات » تخْريج السِّلفى .

□ **وَأَمَّا الإخْراج** : فهو رِوَاية الحَديث بالإسْناد مِنْ مُخرِّجه ورَاوِيه إلىٰ رسُولِ الله ﷺ إنْ كان مَرْفُوعاً ، أوْ إلىٰ الصَّحابيّ إنْ كان مَوْقُوفاً ، أوْ إلىٰ التَّابعيّ إنْ كان مقْطوعاً .

لأنَّهُ قبْل إسْنَادِه كان مَسْتُور الحَال مَجْهول الرُّتْبة كأنَّهُ مَعْدُوم ، فبإسْنادِه المُتَّصِل إلى قائِله أَبْرَزَهُ للوُجُود وَأَخْرجَهُ للإنتفاع به ومعْرفة رُتْبته .

ويُقال فيه : « أَخرج » بالأَلِف مِنَ الإخْراج لا « خَرَّج » المُضَعَّف مِنَ التَّخْريج إِلَّا أَنَّ بعْضهم قد يَسْتعمل « خَرَّج » المُضعّف فى هذا المَعْنَىٰ فيقول : « خرَّج البُخاري » و « خرَّج الطَّبراني » مثلاً ، وهُو صَحِيح باعْتبار المعْنَىٰ وَالأَصْل اللُّغوي إِلا أَنَّ

الإصْطِلاح فَرَّق بيْنَ اللّفْظين ومَيَّـز بيْن التَّعبيرَيْن .

□ **وَأمَّا الإسْتِخْراج** : فهو أَنْ يَقْصُد الحافظ إلى مُصنف مُسْنَدَ لِغَيْره فيُخَرِّج أَحاديثه بأسانيد نفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو شيخ شيخه وَهكذا إلىٰ صحابيّ الحديث بِشَرْط أنْ لايُورد الحديث المَذْكُور مِنْ حديث صَحَابيّ آخر بَلْ لابُدّ أنْ يكون مِنْ حديث ذلك الصَّحابيّ نَفْسه ، وبشَرْط أنْ لا يصل إلىٰ شيْخ أَبْعد حتَّىٰ يفْقد طريقاً يُوصِّله إلىٰ الشَّيخ الأَقْرب مِنْ صاحب الأَصْل إلَّا لعُذْر مِنْ عُلُوٍّ ، أوْ زيادةٍ مهمةٍ .

فإذا قصد الإسْتخْراج عَلَىٰ صحيح البُخاري مَثلاً : فأوَّل حديث فيه حديث « إنَّما الأعْمال .. » .

وقدْ رواه البُخاري عَنْ شيْخه الحميْدي عَنْ سُفْيان بْن عُيَيْنة عَنْ يَحْيَىٰ بْن سعيد الأنْصَارى عَنْ إبْراهيم التَّيْمي عَنْ عَلْقَمة بْن وقاص اللِّيثي عن عُمر بْن الخطَّاب رضي الله عنْهُ .

فيأْتي المُسْتخْرج فَيُسْنِد هذا الحديث بإسْناده إلىٰ الحميْدي شيْخ البُخاري ، فإنْ لمْ يتَّصل بالحُميْدي فَيُسْنده إلىٰ سُفْيان بْن عُيَيْنة شيخ الحُميْدي ، فإنْ لمْ يتَّصل بابْن عُيَيْنة رواه بإسْناده إلىٰ يَحْيَىٰ ابْن سعيد الأنْصاري مِنْ رِواية مالك أوْ الثَّوري أوْ ابْن المبارك أوْ عبْدالرَّحْمَن بْن مَهْدي أوْ غيْرهم مِمَّن رَوُوا الحديث عَنْ يَحْيَىٰ بْن سعيد الأنْصاري ، وقدْ قيل إنَّهُم بَلَغُوا سبعمائة .

وهكذا إنْ لمْ يتَّصل بيحْيَىٰ رواه بإسْناده إلىٰ التَّيْمي ، أوْ إلىٰ علْقمة بْن وقَّاص ، أوْ إلىٰ عمر بْن الخطَّاب ، ولايُورِدُه مِنْ حديث

أَبي سعيد الخدري ، أَوْ أَبي هريرة ، أَوْ أنس ، أوْ عَليّ ، وهُمْ الصَّحابة الذين رُوِىَ عَنْهُم حديث « الأعْمال » بلفْظه وإنْ كانت الأَسانيد إليْهم ضعيفة ؛ لأنَّ ذلك ـ أعْني إيراده الحديث مِنْ حديث صحابيّ آخَر غيْر صحابيّ الأَصْل ـ لَايُعَدّ اسْتخْراجاً عَلَىٰ الأصْل بلْ يُعَدّ حَديثاً مُسْنداً مِنْ رِواية مُصَنّفه إلَّا أَنَّهُ في المَثَل المذْكُور لايُمْكن أنْ يجْتمع مع البُخاري أوْ مُسْلم فوْق يَحْيىٰ بْن سعيد الأَنْصاري ، لأَنَّهُ تَفَرَّد بروايته عَنْ إبْراهيم التَّيْمي و لَايُوجد له مُتَابع عَلَىٰ رِوَايته عنه بِسَندٍ صَحِيح من رواية الثِّقات ، وإنما ذكرْناه عَلَىٰ سبيل التَّمْثيل والتَّقْريب ، لأَنَّهُ أوَّل حَدِيث في الصَّحيح

□ **ومَقْصُودهم مِنْ ذلك أُمُور :**

○ **منها : البراعة ، وَاخْتِبار الحِفْظ ، وسِعَة الرِّواية** ، وكثْرة الشُّيوخ ، والطُّرُق ، والأسانيد ، وَمُسَاواة المُسْتخْرج عليْه فيما عنْده مِنَ الحديث والأَسانيد ، مع إظْهار نوْع الموَافقات والإبْدال والمُسَاوَاة والمُصَافَحات .

○ **ومنْها : عُلُوّ الإسْناد** لِمَنْ أَرَاد أنْ يُسْند مِنْ طريقه ، فإنَّ المُسْتخْرِج يَتَوَخَّىٰ دَائماً الطَّريق العالية الَّتي تجْمعه مَعَ شيخ المُسْتخْرج عليْه أوْ مَنْ فوْقه ، وَيُساعده عَلَىٰ ذلك أَنَّ الأصْل مُقيَّد بالرِّواية عَن الثِّقات ؛ لأَنَّ أَوَّل ما وقع الإسْتخْراج عَلَىٰ الصَّحيحيْن أوْ أحدهما وأكْثر المُسْتخْرجات هي عليْهما كما سيأتى بلْ ومُقيَّد أيْضاً بشرْط السَّماع في الأكْثر ، والمُسْتخْرِج لايتقيَّد بذلك فيرْوي ولوْ بالإجازة ومِنْ طريق بعْض الضُّعفاء ليتَّصل عالياً بشيُوخ المُسْتخْرج عليْه ، والعُلُوّ لايُوجَد غالباً مع الإتّصال بالسَّماع والتَّقيُّد بالثِّقات .

فَمَنْ كان مِنْ أَهْل القرْن الرَّابع أو الخامس فما بعْدهما وأَرَاد أَنْ يُسْند حَديثاً مِنْ رواية شعْبة أوْ عبْد الرَّزَّاق أَوْ الطَّيالسِي مثلاً مِنْ طريق البُخَاري ومُسْلم فقدْ يكون بيْنه وبيْنهم خَمْس وَسَائِط أوْ ستَّة، فإذا رَوَىٰ مِنْ طريق مُسْتخْرج أَبي نعيم عَن الطَّبراني عَن الدُّبَري عَنْ عبْد الرَّزَّاق كان بيْنه وَبَيْنه ثلاثة أَوْ أَرْبعة . لأَنَّ البُخاري ومُسْلماً يَرْوِيان عَنْ عبْد الرَّزَّاق بواسطة وتُوفِّي البُخَاري سنة ستّ وخَمْسين وَمائتين ، وتُوفّي مُسْلم سنة إِحدىٰ وسِتِّين ومائتيْن ، والطَّبراني تُوفّي بعْد البُخَاري بمائة وأرْبع سنين وبعْد مُسْلم بتسْع وتِسْعين ، لأَنَّ وفاته كانت سنة ستّين وثلاثمائة ، ومع ذلك يَرْوى عَنْ عبْد الرَّزَّاق بواسطة واحدة أيضاً كالبُخاري ومُسْلم مع أَنَّهُ وُلدَ بعْد وفاة البُخاري بأرْبع سنين لأنَّ ولادته كانت سنة ستِّين ومائتين ، وعاش مائة سنة وكذلك عاش بعده تلْميذه أبو نُعَيْم سبْعين سنة ، فإنَّهُ تُوفّى سنة ثلاثين وأرْبعمائة ، فَمَنْ كان مِنْ أهْل القرْن الخامس روى عن عبْد الرَّزَّاق بواسطة أَبي نُعَيْم عَن الطَّبراني عَن الدُّبري عنْهُ فكان بيْنه وبيْنه ثلاث وسائط ، فإن روى عنْهُ مِنْ طريق أَبي ذر الهروي ، وكان مُعَاصِراً لأبي نعيْم عَنْ مشايخه الثَّلاثة : ابْراهيم المُسْتملي ، وابْن حَمويه السَّرخسي ، وأَبي الهيْثم الكُشْمَيْهَني عَن الفَرَبْرِي عَن البُخاري عَن أحمد وغيْره عَن عبد الرَّزَّاق كان بيْنه وبيْنه خَمْس وسائط ، وهكذا سائر الرِّواية عَنْ أبي نعيم ، وهكذا عاش الرَّاوية عن أبي نعيم أبو على الحسن بن أَحمد الحَدَّاد نحْو مائة سنة وعَمّرَ حتَّىٰ رَوَىٰ عنْهُ بالإِجازة مَنْ تُوفّى أَوائل القَرْن السَّابع وَأَوَاخِرالسَّادس كأبي جعْفر الصَّيْدلاني وأبي اليُمْن الكِنْدي . وأبي

المكارم اللَّبَّان وهذه الطبقة التي روى عَنها أمثال الضِّياء المقدسي صاحب المُخْتَارة وابْن النَّجار صاحب تاريخ بغْداد ، ويُوسف بن خليل وحافظ صاحب المَشْيخة وغيرها ، والحافظ المُنْذري صاحب المُعْجم والأَربعين وغيْرهما مِنَ الكتب المسندة وغيرهم مَنْ تُوفّي أَواسط القرْن السابع فإنَّ أسانيدهم تعْلُو من هذه الطَّريق جداً على طريق البخاري ومسلم وكذلك أَبو منصُور الدّيلمي فإنه يُسند في مُسْند الفردوس مِن طريق أبي على الحداد عن أبي نعيم أجزاء كَثِيرِ مِنَ الحفَّاظ الَّذين روىٰ عنْهُم أبو نعيم مباشرة أوْ بواسطةٍ واحدة وكذلك يُسْنِد فِيه كثيراً عن بدر الطّهراني عن فاد شاه عن الطَّبراني .

○ ومنهما ــ أى فَوائد الإسْتخْراج ــ زيادة أَلْفَاظ في الحديث لمْ تَقَع فى رواية الأَصْل .

ـ وَتلك الزَّوائد تارةً يتبيَّن بها المعْنَىٰ المغلق مِنَ الحديث ، ويَنْحَل بها الإشكال الوارد عليه .

ـ وَتارةً تفيد معنىً زائداً لايستفاد من حديث الأَصْل .

ـ وَتارةً تكون بياناً لِسَبب وُرُود الحديث أو تاريخاً لوقت تحْديث النبيّ ﷺ به فيُسْتفاد منها كوْن الحديث نَاسخاً لِغيره ، أوْ مَنْسُوخاً به أوْ غيْر ذلك مِنَ الفوائد العظيمة التي حلَّت مشاكل مِن أَحاديث الصَّحيحين ، وَمَاتَفَوَّق شرح الحافظ عَلَىٰ غيْره مِنَ الشُّروح إلَّا بوقوفه عَلَىٰ بعْض المُسْتخْرجات واعْتِنَائِه بمراجعتها عند كُلّ حديث يتكلَّم عليْه .

○ **ومنها : بيان الـمُبْهم في المتْن** فيكون في حديث الأَصْل : «جاء رجل إلىٰ النبيّ ﷺ يسْأل عَنْ كذا » أوْ « قال النبي ﷺ : لِرَجُلٍ كذا » عَلَىٰ الإبهام فيصرح فى رِواية المُسْتخْرج .

○ **ومنها : تعْيين الـمُبْهم فى الإسْناد** ، كأن يقع في الأصْل عَن رجل مِنَ الصَّحابة فَيُعيِّن المُسْتَخْرج اسْمه ، أوْ « عَنْ رجل عن أبى هريرة » فَيُعيِّن اسْمه أيْضاً .

○ **ومنْها :تَعيين الـمُهْمَل** كقوْل البُخاري : حَدَّثنا محمد وحَدَّثنا أبو أَحمد أوْ يقع في الإسْناد : حدثنا سفيان أوْ حدثنا حَمَّاد فيقع الإشْتِباه : هل محمد هو ابْن يحيى الذُّهلى أوْ ابْن سَلَام البَيْكَندي أوْ غيْرهما ، وكذلك سُفْيان هل هو الثَّوْري أوْ ابْن عُيينة ، وحماد هل هو ابن سَلمة أو ابن زيد فَيُعيِّنه المستخرج ويُصَرِّح بأنه الثورى مثلاً أوْ ابْن سلمة أوْ ابْن يحيى الذهلى ... وهكذا .

○ **ومنْها : أنْ يكون في الأَصْل مِنْ رواية مُدلّس بالعنعنة فيقع فى رواية الـمُسْتخْرج تصْريحه بالسَّماع والتَّحْديث** ، ويرْتفع مايُخْشَىٰ مِنْ تدْلِيسه الذي يتطرق معه الضعف إلى الحديث ....

○ **ومنْها : أنْ يُرْوَىٰ في الأصْل عمَّن اخْتلط ولَمْ يتبيَّـن هَلْ سمعه الرَّاوي عنْهُ قبْل الإخْتلاط أو بَعْده فيقع في رواية الـمُسْتخْرج مايبيِّـن ذلك .**

○ **ومنها : كثرة الطُّرُق التى تتَقوَّىٰ بها الرِّواية عند التعارض ،** أو يتقوَّى به الحديث من أصله ويرجع عن رَوايه اسم التفرد بأن يقع الحديث في الصَّحيحين من طرق متعددة كلها ترجع إلى مالك أو

سفيان بن عيينة مثلاً عن الزهري فيظن أنَّ مالكاً أو سفيان تفردا بهذا الحديث عَن الزُّهري ولمْ يُتابعه عليه غيره ، فيرْويه المُسْتخْرج مِنْ طريق غيْره عَن الزُّهري فيرْتفع عنْهُ اسْم التَّفرُّد .

إلى غيْر ذلك مِن الفوائد .... وسيأتي قريباً اسْم المُسْتخْرجات .

○ ○ ○ ○

تاريخ حُدوث فَنّ التَّخريج وبيان السَّبب الدَّاعي إليه

مِنَ المعْلُوم أنَّ مادة العُلُوم الدِّينية هو الكتاب والسُّنَّة ، فكلّ مُتكلِّم في عِلْم مِنْ علُوم الدِّين لابُدّ أنْ يستدلّ بكتاب الله تعالىٰ وحَدِيث رسوله ﷺ وآثار الصَّحابة والتَّابعين .

أمَّا كِتاب الله تعالىٰ : فَمُحقَّق مقْطوع به ، لايمْكن أنْ يُزَاد فيه أوْ يُنْقَص منه ، فالإحْتجاج به غنيّ عَن الطُّرق الموصِّلة إلىٰ التحقُّق مِنْهُ .

وأَمَّا الحديث النَّبويّ : فإنَّهُ لمَّا لمْ يَكُنْ مُعْجزاً بلفْظه مُبايناً لِكَلام المخْلُوق ولمْ يَكُنْ جميعه مُتَواتر مَقْطوعاً به كالقُرْآن أَمْكَن أَنْ يدْخُل فيه ماليْس منْهُ مِن افْتراء الكَذَّابين ووضْع الوضَّاعين بَلْ وَوَهْم غيْرهم مِنَ العُدُول الصادِقين .

□ وكان ابْتداء ظُهور ذلك في زَمنِ الصَّحابة والتابعين بلْ وفي حياته ﷺ حتَّىٰ كان أَبوبكر وعمر وعليّ وجماعة مِنْ كُبراء الصَّحابة رضي الله عنهم لايقْبلون عَن رسول الله ﷺ حديثاً ولوْ مِنْ أَحد مِنَ الصَّحابة إلَّابعْد التَّحقُّق والتَّثبُّت وَطَلَب الشَّاهد وَالمُتَابع .

○ كما رَوَىٰ أحْمد وأَبُوداود والتِّرْمذي وابْن ماجه وصحَّحه ابْن حبان والحاكم مِنْ حديث قُبَيْصة بْن ذُؤَيْب : « أنَّ الجدَّة جاءت إلىٰ أبي بكر رضى الله عنْهُ تلْتمس أنْ تُورَّث فقال : ما أجدُ لكِ في كتاب الله شيْئاً وما عَلِمْتُ أنَّ رسول الله ﷺ ذَكَرَ لَكِ شيْئاً . ثمَّ

سأل النَّاس فَقَام المغيرة فقال : سمعْتُ رسول الله ﷺ يُعْطيها السُّدُس . فقال لَهُ : هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ ؟ فشهد محمد بْن مَسْلمة بِمثْل ذلك فأَنْجَزَهُ لَهَا أَبُو بكر » .

○ وَفي الصَّحيح مِنْ حديث أَبي سعيد الخُدْري : « أَنَّ أبا مُوسَىٰ الأشْعري سَلَّم عَلَىٰ عمر مِنْ وراء الباب ثلاث مرَّات فَلَمْ يُؤْذِن له ، فرجع فأرْسل عمر في أثره فقال : لمَ رجعْت ؟ قال : سمعْت رسول الله ﷺ يقول : إذا سَلَّم أحدكم ثلاثاً فَلَمْ يُجَب فَلْيرْجع . قال : لتأتيني عَلَىٰ ذلك ببيِّنة أوْ لأَفْعلَنَّ بك . فجاءَنَا أَبُو مُوسَىٰ مُنْتقعاً لوْنه ونَحْنُ جُلُوس فَقُلْنا : ماشأنك ؟ فأَخْبَرَنَا وقال : فَهل سمع أحد منكم ؟ فَقُلْنا : نعم كُلّنا سمعه فأرسلوا مَعَه رجل منهم حتَّىٰ أتَىٰ عمر فأخبره » .

○ وفي الصَّحيحيْن وغيْرهما مِنْ حديث هشام بْن المُغيرة عَنْ أبيه « أَنَّ عمر اسْتَشَارهم في إملاص المرْأة ـ يعْني السَّقْط ـ فقال له المُغِيرة : قضَىٰ فيه رَسُول الله ﷺ بِغرّة فقال له عمر : إنْ كُنْتَ صادقاً فائْتِ بأحَدٍ يَعْلَمُ ذلك ؟ قال : فشهد محمد بْن مسلمة أنَّ رسول الله ﷺ قضَىٰ به » .

○ وقَال مَعْن بن عِيسىٰ حدثنا مالك عَن عبد الله بْن إدْريس عَن شُعْبة عَنْ سعد بْن إبْراهيم عَنْ أبيه : « أَنَّ عُمَر حَبَسَ ثلاثة : ابْن مسْعُود وأَبا الدَّرْداء وأَبا مَسْعُود الأَنْصاري وقال : أَكْثرْتُمُ الحديث عَنْ رسول الله ﷺ » .

○ وفي مُسْند أَحْمد والسُّنَن الأَرْبعة وصحَّحه ابْن حِبَّان عَنْ عليّ عليْه السلام قال : كُنْت إذا سمعْتُ مِن رسول الله ﷺ حديثاً

نَفَعني الله بماشاء أنْ ينفعنى منه وكان إذا حدَّثني غيْره اسْتَحلَفْته فإذا حَلف صدَّقْته وَحدَّثنى أبُوبكر الصِّدِّيق ـ وصدق أبُوبكر ـ قال سمعْتُ رسول الله ﷺ يقول : مَا مِنْ رجُل مُسْلم يُذْنِب ذَنْباً ثمَّ يتوضَّأ وَيُصَلِّى رَكعَتَيْن ثمَّ يسْتغْفر الله إلَّاغفَر الله لَهُ » .

○ وقال ابْن عباس : « كُنَّا نحدث والحديث عَن رسول الله ﷺ يُحْفظ فأمَّا إذا ركبْتُم الصَّعْب والذَّلول فَهيهات » .

والآثار عَن الصحابة في هذا كثيرة ، فَهُم أوَّل مَن احْتاط للحديث وطلب التَّثبُّت فيه ثمَّ تبعهم أئمَّة السَّلف مِنَ التَّابعين ، فَمَنْ بعْدهم فَرَأَوْا أنْ لايقْبلُوا حديثاً إلَّا بإسْناده لِيَنْظُروا في رجاله فإنْ كانوا ثِقات احْتجُّوا به ، وإلَّا لمْ يعْتمدُوا عليْه لاسيَّما وفى زمانهم ظهرت البِدَع والنِّحل الَّتي يَخْتَلِق أصْحابها مايُؤَيِّدُون به نِحَلَهُم .

□ وفي زَمَن صغار التابعين وأتْباع التابعين ظهر التأليف وجَمْع الأحاديث النبويَّة وآثار الصَّحابة وَقضاياهم مُسْندة عنْهُم إلَّا أنَّهُ وقع مِنْ بعْضهم كَمَالِك وَطَبقته والشَّافعي وطبقته ـ مِمَّن لمْ يُصَنِّفُوا المَسانيد : أنَّهُم أوْردُوا في كُتُبهم بعْض المَراسيل والمُعْضلات والبلاغات والمُعلّقات ممَّالا يجُوز الإحْتجاج به عنْد الجمهور بَلْ وحتَّىٰ البُخاري ذكر في صحيحه بعْض المُعلَّقات الَّتى لمْ يُسْندْها في مواضع أُخرىٰ منه عَلَىٰ عادته وهي مائة وستُّون حديثاً أَفْرد الحافظ وَصْلها بثلاثة مُؤَلَّفات كما سيأتي .

□ فجَاء مَنْ بعْدهم مِنَ الحُفَّاظ في **القرْن الرَّابع والخامس** فتصدُّوا لِتِلْك الأحاديث المُرْسلة والمُعَلَّقة والمُعْضلة فأسْندُوها في

مُصنَّفات وَضَعوها لذلك :

○ فصنّف الحافظ أبو عمر أَحْمد بْن خالد بْن يزيد القُرْطبي الـمَعْرُوف بابْن الـجَبَّاب المتوفي سنة اثْنتيْن وعشْرين وثلاثمائة «مُسْند حديث الموطأ » .

○ وصنَّف الحافظ أَبُو القاسم عبْد الرحمن بْن عبد الله الغافقي الجوْهري الـمِصري المتوفّى سنة خَمْس وثلاثين وثلاثمائة « مُسْند الموطأ » أيْضاً .

○ بلْ صَنَّفَ قبلهما أبُو عبْد الرحْمن النَّسائي صاحب السُّنن المتوفّي سنة ثلاث وثلاثمائة « مُسْند حديث مالك » إلَّا أَنَّ الغالب أَنَّهُ أَسْند حديث مالك بإطْلاقٍ دُون تَقْيِّد بأَحَادِيث الـمُوَطّأ .

○ وَصَنَّف الحافظ أبوذرّ عبْد بْن أحْمد الهروي المالكي المتوفّى سنة أرْبع وثلاثين وأرْبعمائة « مُسْند الموطّأ »

○ وَصَنَّفَ الحافظ أبُو عمر بن عبد البرّ « كتاب التَّمْهيد لِبَيان مافي الموطّأ مِنَ المعاني وَالأَسانِيد » فأَسْنَدَ فيه جميع أحاديث الموطّأ وتَكَلَّم عَلَىٰ مَنْ رَوَاها عَنْ مالك مَوْصولة وَمُرْسَلة . وَأَوْصل جميع تلْك المراسيل إلَّا أرْبعة أَحاديث ذَكَرَ أَنَّها لمْ تقع له مُسْنَدة بلْ قيل : إنّه أفْرد لِوَصْل مافي الموطَّأ مِنَ المراسيل والبلاغات كتاباً خاصاً غيْر التَّمْهيد وكانت وفاته سنة ثلاث وستِّين وأرْبعمائة .

○ وأفْرد الحافظ أبو عمرو عُثْمان بْن الصّلاح المتوفّي سنة ثلاث وأرْبعين وستّمائة جُزْءاً خاصًا لِوَصْل تِلْك البلاغات الأَرْبعة .

○ وَصَنَّفَ الحافظ أبوبكر أَحْمد بْن الحسين البيْهقى المتوفّي سنة

ثمان وخمْسين وأَرْبعمائة كتاب « معْرفة السُّنن والآثار التي احْتجّ بها الشَّافِعي » وهو في أرْبع مُجلَّدات وَصَلَ فيه كُلّ ما احتجّ به الشَّافعيّ في كُتُبه مِنَ السُّنَن والآثار .

○ وَصَنَّفَ القُضَاعي أيْضاً مُسْند الأَحاديث التى ذكرها فى كتابه « الشِّهاب في الأمْثال والمواعظ والآداب » وهو المعْرُوف بـ « مُسْند الشِّهاب » وكانت وفاته سنة أرْبع وخمسين وأرْبعمائة لكنَّهُ ليْس مِنْ تصنيفه بلْ مِنْ تَخْريج بعْض أصْحابه له .

ولما كان هَؤلاء هُمْ أوَّل مَنْ تصدَّى للتَّخْريج وَزَمَانُهم هُوَ زَمَن ظُهُوره **فيكون ابْتداؤُه في أواخِر القرْن الثَّالِث أَوْ أوائل الرَّابع** الذي هُوَ تاريخ وُجُود أبى عمر ابن الجبَّاب الأَنْدلسي ثمّ تَلاَهُ مِنَ المذْكورين .

○ وإذا كان كتاب « الأَموال » لحميد بْن زنْجويه مستخْرجاً حقيقةً عَلَىٰ كتاب « الأموال » لأبي عبيد ، فهو أوَّل تصْنيف عَلَىٰ الإطْلاق في هذا الموْضوع لأنَّهُ قديم الوفاة ، توفّي سنة إحْدى وخَمْسين ومائتيْن إلَّا أنَّهُم يقُولُون عنْهُ : هُوَ كالمُسْتخْرج ولمْ يُصَرِّحُوا بأَنَّهُ مُسْتخْرج حقيقةً ، فَلِذَلك لمْ أَجْزم بأنَّهُ أوَّل مَنْ ألَّف في هذا الموْضوع .

ولما كان هؤلاء مُتَقَدِّمين مَوْجُودِين في زمن الإسناد والإخراج جَاءَت مُصَنَّفَاتِهم جامعة بين التَّخْريج والإِخْراج .

- فمن حيْث أَنَّها مُسْندة كانت أُصُولاً يُعْزَىٰ إليْها ويُخرَّج منها.
- ومِن حيْث أَنَّ أصْحابها قصدوا وَصْل مافي مُصنَّفات غيْرهم

مِنَ المَراسِيل والمُعلَّقات كانت كالتَّخاريج لتلك المُصنَّفات .

□ ثمَّ لما بَعُدَ الزمان ، وَطَالت الأَسانيد صَار المُتَأَخِّرون مِنَ المُصنّفين يَكْتَفُون بِإِيراد الأَحاديث مُعلَّقة بدُون إسْناد ، وَلاسيَّما مِنَ الفقهاء والصُّوفية الَّذين لاعناية لهم بالرِّواية إِلَّا أَنَّهم كانوا عَلَىٰ قسْمين :

(أ) **قسْم** المحدّثين أوْ المُحقّقين مِن غيْرهم : فهؤلاء يُوردون الأَحاديث مُعَلَّقة ولكنهم يعْزُونها إلىٰ الأُصُول إمَّا مَعَ الكلام عليْها تصْحِيحاً وَتَضْعِيفاً أوْ عَزواً مُطْلقاً .

(ب) **وقسْم** لمْ يكُنْ عنْدهم عِلْم بالحَديث وَلا اعْتناء بتحْقيقه مِنَ الفقهاء والصُّوفية و غيْرهم ، فهؤلاء يُوردُون الأحاديث مُحْتجِّين بها مِنْ غيْر عزْو إِلىٰ مُخَرِّج ولا نِسْبة إلىٰ مصْدر .

فَحَصَل التَّوقّف في الإحْتجاج بها والإعْتماد عليْها فتصدَّىٰ كثير مِنَ الحُفَّاظ والمُحدِّثين لبعْض المشْهُور والمُتداول مِنْ تِلْك المُصنَّفات فخرَّجُوا أحاديثها .

ومنهم مَنْ كان مِنْ أَهْل الإِسْناد فأَسْنَدَها جميعها أَوْ أَسْند البعْض وَعَزا إِلىٰ غيره البعْض : **وهُمْ أهْل القرْن السَّادس** :

○ فخرَّج الحافظ أبو الفضْل محمد بْن طاهر المقْدسي المتوفّى سنة سَبْع وخمسمائة « أَحاديث الشِّهاب » للقُضاعي وَأَسْنَد الكثير منها.

○ وَخَرَّج الحافظ أبو منصور شَهْردَار بْن شَيْرويه الدَّيْلمي المُتوفّي سنة ثمان وخمْسين « أحاديث كتاب الفِرْدوْس » لوالده الذي صنَّفه عَلَىٰ منهاج « الشِّهاب للقُضاعي » مُرتَّباً عَلَىٰ حُرُوف المُعْجم وذكر

فيه نحْو عشرة آلاف حديث غالبها مَوْضوع ومُنكر أوْ لا أصْل له ممَّا عجَز وَلَدُه عن تخْريجه وإسْناده وسمَّاه « مُسْند الفرْدوْس » وهو في أرْبعة مُجَلَّدات .

○ واخْتصره الحافظ فحذف الأَحاديث المعْروفة في الأُصُول المُشْهورة كمسْند أحْمد والسِّتة ومعاجم الطبراني ومُسْند أبي يعْلَىٰ والبزَّار وأمْثالها وترك ما أسْنده الدَّيْلمي مِنَ الأجْزاء والكُتُب الغريبة مع حَذْف إسْناد الدَّيْلمي إليْهم وإيراد الأحاديث بأسانيدهم ، وسمَّاهُ « زَهْر الفرْدوْس » وهو في ثلاثة مُجلَّدات .

○ واخْتصره اخْتصاراً آخَر عَلَىٰ طريقة الأطْراف سَمَّاهُ « تسْديد القَوْس » وهو في مُجَلَّد ، وَأوَّلهما عنْدي والثَّاني رأيْته في مكْتبة الأزْهر .

○ وخرَّج الحافظ أبوبكر محمد بْن مُوسَىٰ الحازمي المتوفِّي سنة أرْبع وثمانين وخمسمائة أَحاديث المهذّب في الفقْه الشَّافعي لِأَبي إسحاق الشيرازي .

□ **ومِنْ أهْل القرْن الثَّامن** وهو الَّذى ظَهَر فيه التَّخْريج بِكَثْرة :

○ خرَّج وَليّ الدِّين أبُوعبْد الله محمد بْن عبد الله الخطيب التَّبْريزي أحاديث « مصابيح السُّنَّة » للبغوي وزاد فِيه زيادات في فَصْل يسْتدْركه عقب فصُول الأصْل في كُلّ باب وَسمَّاهُ « مشكاة المَصَابيح » وفَرَغ منه سنة سبْع وثلاثين وسبعمائة .

○ وخرَّج : « أحاديث المُهَذَّب » أبُوعبْد الله محمد بن عبد المنعم المنفلوطي المعْروف بابْن مَعِين المتوفّي سنة إحْدىٰ وأرْبعين

وسبعمائة وسمَّاهُ « الطراز المُذهَّب في الكلام عَلَىٰ أَحَادِيث المُهذَّب » .

○ وخرَّج أَحاديث « مُخْتصر ابْن الحاجب » الأَصْلي الحافظ شمْس الدِّين محمد بْن أَحْمد بْن عبْد الهادي المُتوفّي سنة أرْبع وأرْبعين وسبعمائة .

○ وخرَّج : أَحاديث « شرْح الوجيز » للرافعي الحافظ شهاب الدِّين أبُو الحسين حمد بن أيبك بن عبد الله الحُسَامي الدّمياطي المتوفّى سنة تسْع وأرْبعين وسبعمائة .

○ وخرَّج : أَحاديث « الهداية » للمُرْغَتَاني في الفقه الحنفي الحافظ علاء الدِّين محمد بْن عثمان الماريني الحنفي المعروف بابن التركماني المتوفّي سنة خَمْسين وسبعمائة وسمَّاه « الكِفَاية في معْرفة أَحاديث الهداية» .

○ وخرَّج أَحاديثها أيْضاً الحافظ جمال الدِّين عبد الله بن يُوسف الزَّيْلعي الحنفي المتوفّى سنة اثنتين وستِّين وسبعمائة وهو مطْبُوع مرَّتين إِحداهما بالهند والأُخْرىٰ بمصر في أرْبعة مُجَلَّدات .

○ واخْتصره الحافظ وسمَّاهُ « الدِّراية » وهو مطْبوع بالهند مرَّتيْن أوْ ثلاثاً .

○ وخرَّج الزَّيْلعي أيْضاً أَحاديث « الكشاف » للزمخشري في مُجلَّدين ، وهُوَ وتخْريجه لأحاديث الهداية مِنْ أنْفس التَّخاريج ، واخْتصر هذا أيْضاً الحافظ وسمَّاهُ « الكافي الشاف» وقدْ طُبع أخيراً مع الكشَّاف ، ولمْ يُؤلِّف الزَّيْلعي المذْكور غيْر هذيْن الكتابين

ومَاضرَّة ذلك مع ما أَتَىٰ به مِنَ التَّوسُّع والإتْقان في هذيْن الكتابيْن فقد قرأْنَاهُما مراراً وانْتفعْنا بهما كثيراً والحمد لله .

○ وخرَّج : « أحاديث الشرح الكبير » للرافعى الحافظ عز الدّين عبد العزيز بْن بدر الدِّين محمد بْن إبْراهيم بْن جماعة المتوفّى سنة سبع وستِّين وسبعمائة .

○ وخرَّج : « أَحَادِيث مِنهاج البيْضاوي في الأُصول » تاج الدِّين عبد الوهَّاب بْن تقيّ الدِّين محمد بْن عبد الكافي السُّبكي المتوفّى سنة إحْدىٰ وسبعين وسبعمائة .

○ وخرَّج أَحاديث « مُخْتصر ابْن الحاجب » في الأُصُول الحافظ أَبو الفداء إسْماعيل بْن عمر بْن كثير المتوفّى سنة أرْبع وسبعين وسبعمائة .

○ وخرَّج أَيْضاً : « أدلة التَّنبيه » لأبي إسْحاق الشِّيرازي .

○ وخرَّج أَحاديث « الهداية » الحافظ مُحْيي الدين عبد القادر ابْن محمد القُرشي الحنفي المتوفّى سنة خمس وسبعين وسبعمائة وسمَّاه « العناية » .

○ وخرج أيْضاً أحاديث « شرْح مُخْتصر القدورى » في الفقه الحنفي المسمَّىٰ « خلاصة الدَّلائل » لحسام الدِّين علي بن أحمد الرَّازي وسمَّاهُ « الطُّرق وَالوسائل في تخْريج أحاديث خلاصة الدَّلائل » في مُجلَّد كبير .

○ وخرَّج أحاديث « الشَّرْح الكبير » للرَّافعي العلَّامة بدر الدِّين محمد بْن عبد الله بْن بهادر التُّركى الأَصْل ثمَّ المصْرى الشافعي

المعْروف بالزّركشى المتوفّى سنة أرْبع وتسْعين وسبعمائة .

○ وخرَّج أيْضاً أحاديث « المنهاج والمخْتصر » الأَصْلين وسمَّاهُ «المُعْتبر في تخْريج أحاديث المنهاج والمختصر » .

□ **ومِنْ أهْل القرْن التَّاسع :**

○ خرَّج « أحاديث المصابيح » صدْر الدِّين أبُو المعالي محمد بْن إبْراهيم بْن إسْحاق المُنَاوي المتوفّى غريقاً في الفرَات سنة ثلاث وثمانمائة

○ وخرَّج أَحاديث « الشرْح الكبير » للرافعي الحافظ سراج الدِّين عمر بْن عليّ بْن أحمد الأنصاري الأنْدلُسي الأصْل ثمَّ المصْري الشافعي المعْروف بابْن الملقن المتوفّى سنة أرْبع وثمانمائة وسمَّاهُ «البدْر المُنير في تخْريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير » توسَّع فيه غايةً ، وأتى بالعَجَب العُجاب وهو في سِتّة مجلدات وتُوجد بعض نسخه في سَبْعة ، ثمَّ اخْتصره في أرْبعة مجلّدات وسمَّاهُ «خُلاصة البدْر المنير» ثمَّ اخْتصر هذا المُخْتصر وسمَّاهُ « مُنْتقَىٰ خلاصة البدْر المنير » .

○ واخْتصره أيْضاً الحافظ وسمَّاهُ « التَّلْخيص الحبير » وهو مطْبُوع بالهنْد في مُجلّد كبير .

○ وخرَّج ابْن الملقن أيْضاً : أحاديث « المهذب » لأبي إسْحاق الشِّيرازي .

○ وخرَّج أيْضاً : أَحاديث « الوسيط » للغزالي وَسمَّاهُ « تذكرة الأخْيار بتخْريج مافي الوسيط مِنَ الأخْبار » .

○ وخرَّج أيْضاً : أَحاديث « مُخْتصر ابْن الحاجب » في الأُصُول

○ وخرَّج أيْضاً : أَحاديث « منهاج البيضاوي في الأُصُول » وسمَّاهُ : « تُحْفة المُحْتاج » .

○ وخرَّج أَحاديث « الإحْياء » للغزالي الحافظ زيْن الدِّين أَبُو الفضْل عبد الرحيم بْنِ الحُسَين العراقي المتوفّى سنة ستّ وثمانمائة وسمَّاهُ «إخْبار الأحْياء بأَخْبار الإِحْياء» في أرْبع مجلّدات فرغ منْهُ سنة إحْدىٰ وخَمْسين وسبعمائة وبيَّض منه نحْو خَمْسة وأرْبعين كرَّاساً وَصَل فيها إلىٰ أَواخِر الحَجّ ، ثمَّ اخْتصره في آخَر سمّاهُ «المُغْني عَنْ حمْل الأسْفار في الأسْفار بتخْريج مافي الإحْياء مِنَ الأخْبار» وهو المُتداوَل المطْبُوع مَعَ الإحْياء واشْتُهر في حياته وسارت به الرُّكْبان إلىٰ الأندلُس وغيْرها وغيْرها مِنَ البُلْدان فبسبب ذلك تباطأَ عَنْ تبْييض الأصْل ، وشرع في قبله في تخْريج وسط سمَّاهُ : « الكَشْف المُبِين في تخْريج أحاديث إحْياء عُلُوم الدِّين » ولمْ يُتمّه .

○ وخرَّج أيْضاً الأحاديث التي يذكر صَحَابتها فقط الترمذي في الأبْواب وسمَّاهُ : « اللّباب عَلَىٰ قوْل التِّرمذي وفي الباب » .

○ وخرَّج أيْضاً : أَحَاديث « المنهاج » للبيضاوي في الأُصُول .

○ وخرَّج : أَحَاديث « الشَّرْح الكبير » للرَّافعي الحافظ شهاب الدِّين أحْمد بْن إسْماعيل بْن خليفة الحُسْبَاني المتوفّى سنة خَمس عشرة وثمانمائة وسمَّاهُ : « شافي العيّ في تخْريج أحاديث الرَّافعيّ »

○ وخرَّج أَحاديثه أيْضا : عزّ الدِّين محمد بْن شرف الدِّين أبي بكر بن عز الدِّين عبد العزيز بْن جماعة المتوفّى سنة تسْع عشرة وثمانمائة وهو مُفِيد عِز الدِّين السَّابق من المخرِّجين له أيْضاً .

○ وخرَّج أَحاديث « مُختصر ابْن الحاجب » الأَصلي الحافظ أَبو الفضْل أحْمد بْن عليّ بن حجر العَسْقلاني المتوفّىسنة اثنتيْن وخمسين وثمانمائة ويُعدُّ مِنْ أَمْتع تَخَاريجه وأحْسنها .

○ وخرَّج أيْضاً أَحاديث « المصابيح والمشكاة » وسمَّاهُ « هداية الرّواة بتخريج أحاديث المصابيح والمشكاة » .

○ وخرَّج أيْضاً تعاليق البُخاري بأسانيده هو فجاء كتاباً حافلاً في أرْبعة مجلَّدات سمَّاها « تغليق التَّعْليق » ثمَّ اختصره بلا إسْناد في آخَر سمَّاهُ « التَّشْويق إلىٰ وصْل المبهم مِنَ التعليق » وآخَر خصّه بمالمْ يُوصله البخاري في مَوْضع آخر مِنْ صحيحه سمَّاهُ « التَّوْفيق » وذكره في مُقدِّمة فتح الباري .

وخرج أَحاديث « تفسير أَبي الليْث السَّمرقندي » المُحدِّث زيْن الدِّين قاسم بْن قطلوبغا المتوفّى سنة تسْع وسبعين وثمانمائة .

○ وخرَّج أيضاً أحاديث « الشِّفا » للقاضي عياض .

○ وخرَّج أيْضاً أحاديث « الإخْتيار شرح المُخْتار » في الفقه الحنفي لمجْد الدِّين عبد الله بْن محمود بْن مودود الموْصلي .

○ وخرَّج أيْضاً أحاديث « عوارف المَعَارف للسَّهروْردي »

○ وخرَّج أيْضاً ما أَغْفله الحافظ العراقي مِنْ أحاديث الإحياء وسمَّاهُ « تُحْفة الأَحْياء بما فات مِنْ تخاريج الإحْياء » .

□ ومِنْ أهْل القرْن العاشر :

○ خرَّج أحاديث « الغُنْية » للقُطب الجيلاني الحافظ شمْس الدِّين

أبو الخير محمد بْن عبد الرحمن السّخاوي المتوفّي سنة اثْنتيْن وتسْعمائة وسمَّاهُ « البُغْية بتخْريج أَحاديث الغُنْية » .

○ وخرَّج أحاديث « الشفاء » الحافظ جلال الدِّين عبد الرحمن ابْن أبي بكر السُّيوطي المتوفّى سنة إحْدىٰ عشرة وتسعمائة وسمَّاهُ « مناهل الصّفا » وهو مطْبُوع مع الشفا .

○ وخرَّج أيْضاً : أحاديث «شرْح التَّفْتازاني عَلَىٰ العقائد النَّسفية» وهو صغير جدّاً .

○ وخرَّج أيْضاً أَحاديث :« صحاح الجوْهري » في الُّلغة وسمَّاهُ: « فالق الإصْباح » .

○ واخْتصر « تخْريج أحاديث الشرح الكبير » للحافظ المُسَمَّىٰ بـ« التَّلْخيص الحبير » وسمَّاهُ « نشر العبير » .

□ ومِنْ أهْل القرْن الحادي عشر :

○ خرَّج أحاديث : « شرْح العقائد النَّسفية » علي بْن سُلْطان القاري الهَرَوي نزيل مكة المتوفّى بها سنة أَرْبع عشرة وَأَلْف .

○ وخرَّج أَحاديث : « تفْسير البيْضاوي » عبد الرؤُوف بْن تاج العارفين بْن عليّ زيْن العابدين المُنَاوي المتوفّى سنة إحْدىٰ أوْ اثْنتيْن وثلاثين وألْف .

○ وخرَّج أيْضاً أَحاديث : « الشِّهاب » للقُضاعي بعد أنْ رتَّبه عَلَىٰ حُروف المعجم وسمَّاه « إسْعاف الطُّلَّاب » وهو عديم الفائدة بلْ لايُساوي النَّظر فيه ، لأَنَّهُ ذكر المُخرّجين بالرُّمُوز علىٰ طريقة

الجَامِع الصَّغير وأَكثر مَا رَمَز بحرْف الضَّاد لصاحب مُسند الأصْل القُضاعي بلْ لمْ يرْمُز لغيْره إلَّا نادراً فَلَمْ يأْتِ بفائدة أصْلاً .

○ وخرَّج أحاديث « شرح الرَّحمتي عَلَىٰ الكافية » العلامة الأَديب عبْد القادر بْن عمر البغدادي نزيل القاهرة ، والمتوفّى بها سنة ثلاث وتسعين وأَلْف .

□ **ومن أهْل القرْن الثَّاني عشر :**

○ خرَّج أَحاديث « تفْسير البيْضاوي » محمد بن همات زاده بن حسن همات زاده الحَنَفى المتوفّى سنة خمْس وسبعين ومائة وألْف.

○ وخرَّج أيْضاً أحاديث « خاتمة سِفْر السَّعادة » للمجد الفَيْرُوز بادي مع الكلام عليْها .

○ وخرَّج أحاديث « الشِّفا » للقاضي عياض المحدّث أبو العلاء إدْريس بْن محمد العراقي الحسيني الفاسي المتوفّى سنة أَرْبع وثمانين ومائة وأَلْف وسمَّاه : « موارد أهْل السّداد والوفا بتكْميل مناهل الصّفا في تخْريج أَحاديث الشِّفا » .

○ وخرَّج أيْضاً « أحاديث الشهاب » للقُضاعي .

○ وخرَّج « أحاديث النَّصيحة الكافية » للشيْخ زرُّوق أبو الحسن عليّ بْن أحْمد الحَرِّيشى الفاسي المتوفّى بالمدينة سنة ثلاث وأرْبعين ومائة وألف ، وهو قليل الفائدة .

□ **ومِنْ أهْل القرْن الرَّابع عشر :**

○ خرَّج أحاديث « كشف الغُمَّة » للعارف الشّعراني مُجِيزنا

المُسْنِد الرَّاوية عبد الستَّار بْن عبد الوهَّاب الصديقي الهندي نزيل مكة المتوفى بعد سنة أَربع وخمسين وثلاثمائة وأَلْف وهو في ثلاثة مجلَّدات .

○ وخرَّج جامع هذا الكتاب أَحاديث « الشِّهاب » للقُضاعي بتخْريجيْن أوَّلهما « مُنية الطُّلَّاب » في مُجلَّد كبير والثَّاني « فتْح الوهَّاب » في مُجلَّدين .

○ وخرَّج أيْضاً « أَحاديث التُّحْفة المرْضيَّة » وسمَّاه « نيْل الزُّلفة بتخْريج أحاديث التُّحْفة » .

○ وخرَّج أيْضاً أحاديث « عوارف المعارف » للسَّهروردي سمَّاه «عَوَاطف اللَّطائف» .

○ وخرَّج أيْضاً أَحَاديث « بداية المُجْتهد » لابْن رُشد كمل منْهُ مجلداً إلىٰ كتاب « العيدين » أعان الله عَلَىٰ إكماله .

○ وخرَّج « أَحاديث المنهاج » للبيْضاوي في الأُصُول شقيقنا أبو المجد عبد الله بْن الصِّدِّيق وسمَّاه « الإبتهاج » وهو أوْسع وأَقْنع مِنْ تخْريج الزَّرْكشي .

○ ○ ○ ○

□ فَصــل □

وقدْ يُخرِّجُون أحاديث ذكرت معْزُوَّة أوْ مُسْندة في مُصَنّفات أصْحابها تكْميلاً للفائدة وتوسُّعاً في التَّخْريج مع فوائد أُخْرَىٰ وهي علىٰ قِسْميْن :

القِسْم الأوَّل : ما ذُكرت فيه الأحاديث مُسْندة وتخْريجها عَلَىٰ نوْعيْن :

□ النَّوْع الأوَّل أنْ يكون التَّخْريج بأسانيد الـمُخرِّج نَفْسه :

وهذا هو الإسْتخراج السَّابق تعْريفه وذِكْره الفوائد الحاملة عليْه ، وأكثر ماوضعوه عَلَىٰ الصحيحيْن والقليل منه عَلَىٰ غيْرهما ، وهذا النَّوْع هو أوَّل ما وضع مِنَ التَّخْريج كما يظهر مِنْ تاريخ أصْحابه الَّذين أَذْكُرهم مُرتَّبين عَلَىٰ الأَقْدم فالأقْدم .

أيْضاً **فَمِنْ أهْل المائة الثالثة** : حميد بْن زنجويه أبو أحمد الأَزْدي النَّسائي المتوفّى سنة إِحْدىٰ وخمسين ومائتيْن فإِنَّهُ أَلَّف كِتاب «الأمْوال» قال الحافظ فى المجْمع المؤسس : « وهُوَ كالمستخْرج عَلَىٰ كتاب الأَمْوال لأبي عبيد وقدْ شاركه في بعْض شُيُوخه وزاد عليْه زيادات » .

○ و « المُستخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ أبي بكر محمد ابْن محمد بن رجاء الأَسفرايني المتوفّى سنة ستّ وثمانين ومائتيْن قال الذَّهبي : « صنَّف الصَّحيح وخرَّجه عَلَىٰ كتاب مُسْلم » .

○ و « المسْتخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ أبي الفضْل أحمد ابن سلمة النَّيْسابُوري البزار المُعَدّل ، وكان رفيق مُسْلم في بعْض

رُحَلِه المتوفّى سنة ستّ وثمانين ومائتيْن كالَّذي قبْله ، فهؤلاء الثلاثة هُمْ مَنْ وَقَفْتُ عَلَىٰ أَنَّهُم اسْتخْرجُوا في المائة الثالثة .

□ **وأمَّا المائة الرابعة** : فهي الَّتي وقع فيها الإسْتخْراج بكثْرة على أَنَّ جماعة مِنْ أهْلها توفُّوا في أوائلها ممَّا قدْ يكون وقع منهم الإسْتخْراج في أواخِر المائة الثالثة فممَّا أَلّف مِنْ أهْلها في ذلك :

○ « المُسْتخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ الزاهد القُدْوة أبي جعفر أحْمد بْن حمدان النيسابوري الحِيري المتوفّي سنة إحْدَىٰ عشرة وثلاثمائة لكن عَبَّر الذَّهبيّ عن هذا بقوْله : « وصنَّف الصحيح عَلَىٰ شرْط مُسْلم » فيحْتمل قوْله هذا أنْ يكون مُسْتخْرجاً ويحْتمل أنْ يكون مُصنَّفاً مُسْتقلَّا تَبع في رجاله شرْط مُسْلم .

○ و « المُسْتخْرج عَلَىٰ جامع التِّرمذي » للحافظ أبي عليّ الحسن بْن عربي نصر الطُّوسي المتوفّى سنة اثنتيّ عشرة وثلاثمائة .

○ و« المستخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ أبي العباس محمد ابْن إسْحاق السّراج النَّيْسابُوري المتوفّى سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة .

○ و « المُسْتخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » لأبي عوانة يعْقُوب بْن إسْحاق الأسفرايني المتوفّى سنة ستّ عشرة وثلاثمائة وفيه زيادات عَلَىٰ الأصْل ، وقد طُبع مِنْهُ مُجلَّد .

○ و « المُسْتخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » لأبي عمران مُوسَىٰ بْن العَبَّاس الجويني الحافظ المتوفّى سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

○ و « المُسْتخْرج عَلَىٰ سُنن أبي داود » للحافظ أبي عبْد الله محمد بْن عبد الملك أبي أيْمن القُرْطبي المتوفّى سنة ثلاثين وثلاثمائة.

○ و « المُستخْرج عَلَىٰ صحيح البُخاري » للحافظ أَبي العبَّاس أحْمد بْن سعيد بْن عقدة المتوفّى سنة اثْنتيْن وثلاثين وثلاثمائة .

○ و « المُستخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ أبي محمد أحْمد بْن محمد بْن إبْراهيم الطّوسي البلاذري الوَاعظ المتوفّى شهيداً بالكابران سنة تسْع وَثَلاثِين وثلاثمائة وهو البلاذري الصغير ، وأمَّا البلاذري الكبير فهو صاحب التاريخ والفُتُوح من أَقران أبي داود .

○ و « المسْتخْرج عَلَىٰ سنن أبي داود » للحافظ أبي محمد قاسم ابْن اصبع القُرْطبي المتوفّى سنة أربعين وثلاثمائة ، وكان رَحل مِنَ الأنْدلُس هو ومحمد بْن عبْد الملك بْن أيْمن فوصلا إلىٰ العراق سنة ستّ وسبعين فوجدا أبا داود قدْ تُوفّى قبْل وُصُولهما بعام سنة خَمْس وسبعين فلمَّا فاتهما عَمِل كُلّ واحد منهما مُسْتخْرجاً عَلَىٰ سُنَنِه ، قال أبو علي الغسَّاني : « وهُما مُصَنَّفان جليلان » .

○ و « المُستخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » له أيْضاً .

○ و « المُستخْرج عَلَىٰ الصَّحيحيْن » للحافظ الكبير أبي عبد الله محمد بْن يعقوب بْن يُوسف الشيباني النَّيْسابوري المعْروف بابْن الأَخرم المتوفّى سنة أربع وأرْبعين وثلاثمائة .

○ و « المسْتخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ الزَّاهد أبي الوليد حسان بْن محمد بْن أحْمد القزويني الأُموي النَّيْسابوري المتوفّى سنة أربع وأرْبعين وثلاثمائة ، وكان أوَّلاً شرع في الإسْتخْراج عَلَىٰ البخاري فسأله أبُوه : أيّ كتاب تجْمع ؟ قال : أُخرِّج عَلَىٰ كتاب

البُخاري فقال له : « عليْك بكتاب مُسْلم فإنَّهُ أكْثر بركة فإنَّ البُخاري كان ينسب إلىٰ اللَّفظ » قال الذَّهبيّ : « ومُسْلم أيْضاً مَنْسُوب إلىٰ اللَّفظ والمسْألة مُشكَلة » قُلْت عَلَىٰ مثْل الذَّهبيّ فقط .

○ و « المُسْتخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ أَبي النَّضر محمد بْن محمد بْن يُوسف الطُّوسي شيْخ الشافعيَّة المتوفّى سنة أرْبع وأربعين وثلاثمائة .

○ و « المُسْتخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ أبي سعيد أحْمد ابْن محمّد بْن الحافظ أبي عثمان سعيد بْن إسْماعيل الحِيري النَّيْسابُوري المتوفّى سنة ثلاث وخَمْسين وثلاثمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح ابْن خزيْمة » للحافظ أبي الحسن محمد بْن الحسن بن الحسيْن النَّيْسابوري التاجر المتوفّى سنة خَمْس وخَمْسين وثلاثمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ مُخْتصر المُزني » للحافظ أبي أحْمد عبد الله بْن عدي الجرجاني صاحب « الكامل في الضُّعفاء » المتوفّي سنة خَمْس وستِّين وثلاثمائة وسمَّاه « الإنْتصار » .

○ و « المُسْتخْرج علىٰ صحيح البُخاري » للحافظ أبي عليّ الحسيْن ابْن محمد بْن أحْمد المَاسِرْجِسي المتوفّي سنة خمس وستِّين وثلاثمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » له أيْضاً .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح البُخاري » للحافظ أبي بكر أحْمد ابْن إبْراهيم بْن إسماعيل الإسماعيليّ الجرجانى المتوفّى سنة إحدىٰ وسبعين وثلاثمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح مسلم » لأبي عبد الله الحسيْن بْن أحْمد الشماخي الهروي الصَّفار المتوفّى سنة اثنتيْن وسبْعين وثلاثمائة ، قال الحاكم « كذاب لايُشْتغل به » وقال البِرْقاني : « عِندي عنه رزمة ولا أُخَرِّج عنه في الصَّحيح حرفاً واحداً » .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح البخاري » للحافظ أبي أحْمد محمد بْن أحْمد بْن الحسيْن الغَطْريفي الجرجاني المتوفّى سنة سبْع وسبْعين وثلاثمائة .

○ و « المُسْتخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » للحافظ الرئيس أبي عبد الله محمد بْن العباس بْن أحمد بْن أبي ذهل الضبي الهروي المتوفّى سنة ثمان وسبْعين وثلاثمائة ، وقيل : إنَّ له مُسْتخْرجاً عَلَىٰ صحيح البخاري أيْضاً وهو الذي اقْتصر عليْه شيخنا في « الرسالة المُسْتطرفة » ، والمعروف المشْهور مُسْتخْرجه عَلَىٰ مُسْلم .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح البخاري » للحافظ الكبير أبي أحْمد محمد بْن محمد بْن أحْمد الحاكم النَّيْسابُوري شيْخ الحاكم أبي عبد الله المتوفّى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح مُسْلم » له أيْضاً .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ سُنن الترمذي » له أيْضاً .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ مُخْتصر المزني » له أيْضاً .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح مسلم » للحافظ أبي بكر محمد ابْن عبدالله الجوزقي المتوفّى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

□ **ومِنْ أَهْل المائة الخامسة :**

○ « المستخْرج عَلَىٰ صحيح البُخاري » لأبي بكْر أحْمد بْن مُوسَىٰ بْن مرْدويه الأصْبهاني المتوفّى سنة ستّ عشرة وأرْبعمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ الصحيحيْن » للحافظ أبي بكر أحْمد بْن محمد بْن أحْمد بْن غالب البِرْقاني المتوفّى سنة خَمْس وعشرين وأرْبعمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ الصحيحيْن » للحافظ أبي بكر أحْمد بْن علي بْن محمد بن إبراهيم بن منجويه الأصْبهاني اليزدي المتوفّى سنة ثمان وعشرين وأرْبعمائة .

○ و « المُسْتخْرج علىٰ سنن أبي داود » له أيْضاً .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ سنن الترمذي » له أيْضاً .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح البخاري » للحافظ الكبير أبي نعيم أحْمد بْن عبد الله الأصْبهاني المتوفّى سنة ثلاثين وأرْبعمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ صحيح مسلم » له أيْضاً .

○ و « المُسْتخْرج علىٰ علوم الحديث للحاكم » له أيْضاً .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ الصحيحيْن » لأبي ذر عبْد بْن أحْمد الهروي المالكي المتوفّى سنة أرْبع وثلاثين وأربعمائة .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ الصحيحيْن » للحافظ أبي محمد الحسن ابْن محمد الخلال المتوفّى سنة تسْع وثلاثين وأرْبعمائة .

○ و « المُسْتخْرج عَلَىٰ الصحيحيْن » للحافظ أبي مسلم عمر بْن

على بْن أحْمد بْن مُسْلم اللَيْثي البخاري المتوفّى سنة ستّ وستِّين وأرْبعمائة وسمَّاهُ « مُسْند الصَّحيحيْن » .

○ و « المستخْرج عَلَىٰ الصحيحيْن » للحافظ أبي مسْعُود سليمان ابْن إبْراهيم بْن محمد بْن سليمان المُلَيْحي الأصبهاني المتوفّى سنة ستّ وثمانين وأرْبعمائة .

□ **ومِنْ أهْل المائة التاسعة :**

○ كان الحافظ العراقي المتوفّى سنة ستّ وثمانمائة شرع يسْتخْرج عَلَىٰ مُسْتدْرك الحاكم بطريق الإمْلاء فكتب منه إلىٰ أثْناء الصَّلاة قريباً مِنْ مجلد ضَمَّنهُ ثلاثمائة مجلس ومجلس مِنْ أماليه وذلك مِنْ السَّادس عشر بعْد المائة إلىٰ السَّادس عشر بعْد الأرْبعمائة إلَّا الثامن بعْد الأرْبعمائة فإنَّهُ كان أمْلاه فيما يتعلَّق بغلاء السِّعْر وتغْيير السكة ممَّا كان حدث وذلك فى شهر ربيع الثاني سنة خَمْس وثمانمائة فلم يكن من الإسْتخراج عَلَىٰ المُسْتدرك ، وتوفّى قبل إكماله .

□ **ومِنْ أهْل المائة الرابعة عشرة :**

« المُسْتخْرج عَلَىٰ مُسْند الشهاب » لجامع هذا الكتاب سمَّيْتُهُ : «الإسْهاب» وهو في مُجلَّديْن ضخميْن قدْر المُسْند أَرْبع مرَّات أوْ خَمْسة بَلْ أكْثر ، ولمْ أذْكُر فيه الأَحاديث بأَسانيدي لطولها بلْ اكتفيْت بأسانيد المخرِّجين إلَّا أنِّى أوْردْتها عَلَىٰ طريقة الإسْتخْراج في الإجتماع مع القُضاعي تارة فى شيخه وتارة فيمن فوْقه ثم رَتَّبْتُ أَحاديثه عَلَىٰ حُرُوف المُعْجم وجعلْتها فهرساً له في الآخر بعد أَنْ وضعْت جنْب أَحاديثه أَرْقاماً مُسَلْسَلَة فَمَنْ أراد حديثاً نظر في الفهرست ثم رجع إلىٰ رقم الحديث .

○ و« المستخْرج علىٰ شمائل الترمذى » لنا أيْضاً في مُجلّد علىٰ الطريقة التي سلكتها في الذي قبْله .

□ **النَّوع الثَّانى : أنْ يكون بالعزْو إلىٰ الأُصُول دُون ذِكر أسانيد المُخرّج نَفْسه** إرادةً لبيانِ مَنْ وَافَق صاحب الكتاب عَلَىٰ إخْراج أَحَاديثه مِنْ أصْحاب الأُصُول المشهورة مع أنَّهُ نفسه أَصْلٍ مُسْند :

○ كتخْريج أَحاديث « شرح معاني الآثار » للطحاوي للحافظ مُحْيي الدِّين عبد القادر بْن محمد القُرشي الحنفيّ المتوفّى سنة خَمْس وسبْعين وسبعمائة وسمَّاه « الحَاوى في بيان آثار الطَّحاوي ».

○ وتخْريج أحاديث « الأرْبعين في التَّصوُّف » لأبي عبد الرحمن السّلمى للحافظ السَّخاوي المتوفى سنة اثْنتيْن وتسعمائة .

○ وتخْريج أَحاديث « الأرْبعين في الولاة العادلين » لأبي نعيم الأصْبهاني للحافظ السَّخاوي أيْضاً .

○ وتخريج أَحاديث « مُسْند أبي حنيفة » رواية الحصكفى لأبي الفيْض محمد مرتضى الزّبيدى المتوفى سنة خَمْس ومائتين وألْف .

○ وتخْريج أحاديث « الأرْبعين المسلسلة بالأشراف » لجامع هذا الكتاب وسمَّيْته «الإشْراف عَلَىٰ طُرُق الأربعين المسلسلة بالأشراف».

القسْم الثاني : الكُتُب الَّتي لا يذكر فيها الإسْناد ولكن الأحاديث فيها معْزوّة مُخرَّجة :

○ كتخاريج « مشكاة المصابيح » السَّابق ذكرها مع المصابيح

○ وتَخْريج أَحاديث «الأَذكار» للنووي للحافظ وهو عَلَىٰ طريقة الإملاء بأَسانيده ، عندي منه مُجلَّد صغير فيه عدّة أَمالي ومات قبْل أنْ يُكْمله فكمَّله تلميذه الحافظ السّخاوي وسماه : « القوْل البار في تكْميل تخْريج الأذْكار »

○ وتخْريج أَحاديث « الأرْبعين النووية » للحافظ أيضاً ولتلميذه السَّخاوي وغيْرها .

○ ○ ○ ○

كيفية التَّخريج وشروطه وما يلزم له

ـ اعْلم أَنَّ المصنّفِين يُوردُون الأَحاديث أَحْياناً تامّة ، وأحْياناً مُخْتصرة ، أَوْ يقْتصرون منها عَلَىٰ مَحَلّ الشاهد لهم .

ـ وتارة يُوردونها باللَّفظ وأُخرىٰ بالمعْنَىٰ ، وقد لا يذكرون أحْياناً الحديث وإنَّما يُشِيرون إليْه فيتكلَّم المصنّف عَلَىٰ معْنَىٰ ثمَّ يقول :«كما وَرَدَ في الخبَر» أوْ يقول : « والسُّنَّة أنْ يفعل المرء كذا » أوْ « دلَّت السُّنَّة عَلَىٰ كذا » ـ ومِنْ شرْط التَّخريج أنْ يتعرَّض المُخرِّج لِذِكْر الأحاديث والسُّنَّة الَّتي أشار إليْها المُصنِّف ولا يقْتصر عَلَىٰ تخْريج ما أتىٰ به بلفظه .

ـ وكذلك يُوردُون أحْياناً الأحاديث بلفْظها ولا يَنْسبُونها حديثاً: إما اعتماداً عَلَىٰ شُهْرتها كأن يقول : « وإنَّما الأعْمال بالنِّيَّات » أوْ يقول : « وخيْر الأُمور أوْساطها » أوْ يقول : « والحرْب خُدْعة » مثلاً ، وأحْياناً يهم المُصنِّف فيُورد حديثاً مرْفُوعاً ويَنْسبه إلىٰ بعْض الصحابة مِنْ كلامهم أوْ بعْض السَّلف ، وأحْياناً يعْكس فينْسب كلام بعْض السَّلف للنبيّ ﷺ ، وقدْ يذكرون الحديث أَحْياناً بلقبه فقط كـ«حديث الطَّيْر» و«حديث الموالاة» و«حديث الغدير» و«حديث الإفْك» و«حديث الصدر» و«حديث السفينة» و«حديث المطاولة» و«حديث الجريدة» و«حديث الكساء» و«حديث النُّزُول» و«حديث المنْزلة» و«حديث العسيف» .. ونحو ذلك ..

□ فأمَّا ما يُذْكر بلفْظِهِ تامًّا :

فالأَمْر فيه ظاهر وهو الرُّجُوع إلىٰ مَظَانّه مِنْ كُتُب الحديث المُبَوَّبة أوْ المُسْندة إن عُرِفَ صحابي الحديث أوْ ذكره المصنّف .

وَيَسْتَعين عَلَىٰ ذلك بمراجعة كُتُب الأطْراف الَّتي تُعيِّن مواضع الحديث مِنْ كُتُب أُصُول السُّنَّة وتجْمعها في مَوْضع واحد فيسْتفيد منها مواضع الحديث وذكر مَنْ خرَّجه حتَّىٰ لا يعْزوه إلىٰ واحد أوْ اثنيْن وهو عنْد السِّتَّة كلّهم أوْ عنْد غيْرهم أيْضاً :

○ كـ« أطْراف الكُتُب السِّتَّة » للحافظ أبي الفضْل محمد بْن طاهر المقْدسي وقد قالوا إنَّ فيه أوْهاماً .

○ وأطرافها للحافظ أَبي الحجّاج المزّي وهو مِنْ أحْسن كُتُب الأطْراف ، وأَتْقنها وإنْ وقع له فيه بعْض الأوْهام جَمَعَها الحافظ أبوزُرْعة العراقي وسمَّاه : « الإطْراف بأوْهام الأطْراف » .

○ واخْتصره الذَّهبي وعبد الغني النابلسي وأضاف إليْه الموطأ وسمَّاه : « ذخائر المواريث في الدِّلالة عَلَىٰ مواضع الحديث » وهو مطْبُوع ولمْ يُطْبع مِنْ كُتُب الأطْراف غيْره وفيه أخطاء كثيرة أيْضاً ، وبلغني قريباً أنَّ بعْضهم شرع في طبْع أطْراف الحافظ المزّي حقَّق اللَّه ذٰلك بِمَنِّهِ آمين .

○ وأطرافها للحافظ أبي المحاسن محمد بْن علىّ الحسيني المسمَّىٰ « بالكشاف في معْرفة الأطْراف » .

○ وأطْراف الخمسة فقط وهى السِّتَّة دُون ابْن ماجه لِأَبي العباس أحْمد بْن ثابت الطَّرْقى ، بفتْح الطاء وسكون الرَّاء .

○ و « أطْراف السُّنن الأرْبعة » للحافظ أبى القاسم ابْن عساكر وللحافظ سراج الدِّين ابْن الملقن وكُلّ منهما يُسَمَّىٰ « الإشراف عَلَىٰ معْرفة الأطْراف » .

○ و« أَطْراف الصحيحيْن » فقط لأبي مسعود إبْراهيم بْن محمد الدِّمشقي .

○ وأطْرافهما لخلف بْن محمد الواسطي .

○ و « أطْراف العَشَرة » للحافظ وهي : الموطأ ومُسْند الشافعي وأحْمد والدارمي وابْن خزيمة والمنتقى لابْن الجارود وابْن حبّان ومُسْتخْرج أبي عوانة ومُسْتدرك الحاكم وشرْح معاني الآثار للطحاوي وسنن الدّارقطني ، وهو في ثمانية مُجلّدات تُوجد منه نُسْخة في المكتبة المُرادية بالأَستانة وهو المُسمَّىٰ « بإِتْحَافِ المَهَرَة » وإنَّما زاد الموطأ لأَنَّهُ لمْ يجد مِنْ صحيح ابْن خزيمة إلَّا قدر رُبْعُه كما قال التَّقي بن فَهْد مَعَ أَنَّهُ تُوجد نُسْخة كاملة مِنْ صحيح ابْن خزيمة بخط الحافظ في مكتبة برلين بأَلمانيا فلقد وقف عليْه بعد جمعه لكتاب الأطْراف المذكور.

○ و « أَطْراف المسانيد الإثْني عشر » للحافظ شهاب الدِّين أحْمد بْن أبي بكر البُوصيري وهى : مسانيد الطيالسي والحُميْدي ومُسدد وأحْمد والعَدَني والبزار وابْن أبي شيْبة وأحْمد بْن منيع وعبْد ابْن حميد والحارث بْن أبي أسامة وأبي يعْلَىٰ والمَوْجُود مِنْ مُسْند إسحاق بْن راهوية وله في ذلك تصنيفان أحدهما يذكر فيه أسانيدهم والآخَر بدُونها مع الكلام عليْها .

○ ○ ○ ○

□ فَصــل □

□ ويُسْتعان أيْضاً بكُتُب الجمْع بيْن الصحيحيْن أو الكتب السِّتَّة :

○ كـ«الجمع بيْن الصحيحين» للحميْدي وهو مِنْ أشْهرها وأكثرها تداولاً حتَّى ذكر في كُتُب المُصْطَلح للتَّنْبيه عَلَىٰ صنيعه واصطلاحه كما سيأتي .

○ و«الجمع بيْنهما» لأبي عبد الله محمد بْن الحسيْن الأنصاري المري مِنْ أهْل المرية المدينة المشهورة بالأندلس التي صنف في تاريخها عدَّة مصنفات ويُعرف بابن إحْدىٰ عشر وهو مختصر محقق

○ «والجمع بينهما» لعبد الحق الأشبيلي صاحب الأحكام .

○ و«الجمع بيْنهما» لأحمد بن عبيدان الشيرازي .

○ و«الجمع بينهما» لعبد الرحمن بْن يحيى القرشي .

○ و«الجمع بينهما» لابْن زَرَفون وسمَّاه : « قُطب الشريعة » .

○ و«الجمع بين الصحيحين» للرَّضى الصَّاغاني المسمَّىٰ « مشارق الأنوار » وهو مُختصر مطبوع .

○ و «الجمع بين الأُصول السِّتَّة » بإبدال سُنن ابْن ماجة بالموطأ لِرَزَين العَبْدَري السرقُسْطي وهو مِنْ أشهر الكتب في هذا الباب ، وممّن يعتمد عليْه الحُفَّاظ ويرْجعون إليه في التَّخْريج .

○ و«الجمع بيْنهما» أيضاً لابْن الأثير وهو أبو السّعادات المبارك

ابْنِ أبي الكرم ، وهو المشهور المتداول أيْضاً المسمَّىٰ «بجامع الأُصول»

○ واخْتصره جماعة طبع منها « تَيْسير الوصُول » لابْن الدِّيبع الشَّيباني الزبيدي : وهو عديم الفائدة قليل الجدْوىٰ عَلَىٰ ما قيل فيه أنَّهُ أحْسن مُخْتصرات جامع الأُصول .

○ والجمع بيْنهما أيْضاً المسمَّىٰ « أنوار الصَّباح في الجمْع بين السِّتَّة الصِّحاح » لمحمد بْن عتيق التُّجَيِّبى الغرناطي .

○ والجمع بيْنهما أيْضاً المسمَّىٰ « أَنوار المصباح ـ بزيادة الميم ـ في الجمع بين السِّتَّة الصِّحاح » للأزْدي الحافظ .

○ وجامع المسانيد للحافظ عماد الدِّين بن كثير جَمَع فيه بين كُتُب كثيرة مع إِيراد الأحاديث بأسانيد أصْحابها ، وهو مِنْ أحْسن الكُتُب الجامعة .

○ و«جامع المسانيد» لأبي الفرج ابْن الجوزي .

○ و « جامع مسانيد أبي حنيفة » للمؤيد الخوارزمي وهو مطبوع .

○ و « الجمْع بيْن الفوائد » للحافظ نور الدين أبي الحسن عليّ بْن أبي بكر الهيثمي وهي : فوائد تمام والخلعيات والغيلانيات والأفراد للدارقطني .

○و«جمع الفوائد مِنْ جامع الأُصول ومجْمع الزوائد» لمحمد بْن سليمان الروداني وهو مطْبُوع في مُجلَّد ضخْم بحروف دقيقة في بعْض مدن الهند إلَّا أنَّهُ قليل الفائدة لاسيَّما بعْد طبْع مجْمع الزوائد .

○ ○ ○ ○

□ فَصـــل □

□ وكذلك كُتُب التخاريج المارّ ذكرها :

○ وقد طُبِعَ منها تخْريج أحاديث «الهداية» للزيْلعي واخْتصاره للحافظ .

○ وتخْريج أحاديث « الشرْح الكبير » له .

○ وتخْريج أحاديث «الكشاف» له أيْضاً .

○ وتخْريج « مُسْند أبي حنيفة » لمرتضى الزبيدي كما سبق .

□ وكذلك كُتُب الزَّوائد عَلَىٰ الأُصول السِّتَّة .

○ كـ«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نُور الدِّين الهيثمي وهو مِنْ أحْسن الكتب وأنْفسها وأعْظمها فائدة وهو مَطْبوع .

○ و « المطالب العالية في زوائد المسانيد الثَّمانية » للحافظ وهي مسانيد الطيالسي والحميدي والعَدَني ومسدّد وابْن منيع وابْن أبي شيْبة وعبْد بْن حُميد والحارث بْن أبي أسامة وفيه أيْضاً زوائد بعْض المسانيد التي لمْ يقف عليْها كاملة : كمسانيد إسْحاق بْن راهوية والحسن بْن سُفْيان والرَّدَّانى ومحمد بْن هشام السدوسي والهيثم بْن كليب وغيْرها وهو في ثمانية أسْفار .

○ ○ ○ ○

□ فَصـــل □

□ وكذلك الكُتُب المرتَّبة عَلَىٰ حُرُوف المعجم :

○ كـ«مُسْنَد الفِرْدوْس » للدّيْلمى .

○ و « مُسْند الشّهاب » للقُضاعي .

○ وأعْظمها وأَوْسعها « الجامع الكبير » للحافظ السيوطي .

○ وقد طُبع ترتيبه عَلَىٰ الأبواب المرتَّبة أيْضاً عَلَىٰ الحروف لعليّ ابْن المتقى الهندي وهو المسمَّىٰ « كنْز العُمَّال » .

○ وطُبع اختصاره أيْضاً له بهامش مُسْند الإمام أَحْمد .

○ و « الجامع الصَّغير » للحافظ السُّيوطي وذيْله .

○ و « مشارق الأنْوار » للصاغاني وقد سبق وغيْرها .

□ وكذلك الكتب التي رتبت فيها أحاديث كتب لمْ تقع فيها مرتبة :

○ كـ«الإحسان بترتيب صحيح ابْن حبَّان» لعلاء الدِّين بْن بلبان الفارسي وهو مِنْ أحْسن الكُتُب وتُوجد منه نُسْخة في تسْع مجلَّدات بدار الكُتُب المصْرية .

○ و « البُغْية في ترْتيب أَحاديث الحلية » للحافظ نُور الدِّين الهيثمي .

○ و « بُغْية الباحث عن زوائد مُسْند الحارث » له أيْضاً فإنَّ مُسْند الحارث غيْر مُرتَّب لا عَلَىٰ الأبْواب ولا عَلَىٰ الصحابة وقد أجاد

الحافظ المذْكُور بترْتيب زوائده وإنْ لمْ يقف عليْه كاملاً كما ذكره في خُطبته ، وبدار الكُتُب المصرية نُسْخة مِنْهُ بخطّه ، وعندي منها فرع مأخُوذ بالفوتغرافيا عن خطّه .

○ و « مُفْتاح الصحيحين » لبعْض الأتراك وَهُوَ مطْبُوع .

○ و « مُفْتاح تاريخ الخطيب » لجامع هذا الكتاب .

○ و « مُفْتاح الحلية » لشقيقه عبد العزيز ، وكلاهما مطْبُوع أيْضاً .

○ و « مُفْتاح كُنوز السُّنَّة » لبعض المستشرقين الإفْرنْج وهو مطْبُوع أيْضاً .

□ وكذلك الكُتُب المصنَّفة في أحاديث الأحكام أوْ في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب :

○ « كالأحكام الكُبْرَىٰ » و « الوُسْطَىٰ » و « الصُّغْرىٰ » لعبْد الحقّ الأشبيلي .

○ و « الإلمام بأَحَادِيث الأَحكام » لابْن دقيق العيد .

○ و « المُنْتقى » لمجْد الدِّين عبد السلام بْن تيْمية الحراني .. وهو الَّذي شرحه الشوكاني بـ « نيْل الأوْطار » .

○ و « التَّرغيب والتَّرهيب » للحافظ المُنْذِري .

○ و « المتْجر الرَّابح في ثواب العَمَل الصَّالح » للحافظ شرف الدِّين الدُّمْياطي .

□ وكَذَلِك كُتُب الصَّحابة :

فإنَّها تتعرَّض في تراجمهم لبعْض أحاديثهم ولا سيَّما إذا كان مِنَ المُقلِّين :

○ كـ« الإستيعاب » لابْن عبد البرّ .

○ و « أُسْد الغابة » لابْن الأثير .

○ و « الإصابة » للحافظ .

وهذه كلها مطْبوعة ، ويأْتي مالمْ يُطْبع منْها في ذِكْر كُتُب الأُصُول المُسْندة .

○ ○ ○ ○

□ فَصــل □

□ وكذلك كُتُب المَوْضوعات والأَحاديث المُشْتهرة عَلَىٰ الأَلْسنة :

○ كـ« المَوْضوعات » للحافظ أَبي سعيد محمد بْن على النقاش المتوفّى سنة أرْبع عشرة وأرْبعمائة ولَعَلّه أَوَّل مَنْ أَلَّف فيها مُفْردة .

○ و « المَوْضوعات » المُسَمَّىٰ بكتاب « الأباطيل » للحسن بْن إبْراهيم الجوزقاني .

○ و « المَوْضوعات » لأَبي الفرج ابْن الجوْزي .

○ و « الذَّيْل عليْه » للحافظ السُّيُوطي وهو مطْبُوع بالهنْد .

○ والتعقبات عليْه مع ذِكْر الأَسانيد .

○ و«الزَّوائد» للحافظ السُّيُوطي أيْضاً وهو المسمَّىٰ « باللآلى المَصْنوعة » .

○ واختصاره له أيْضاً المسمَّىٰ « بالتَّعقبات عَلَىٰ المَوْضوعات » وهو مطْبُوع بالهنْد .

○ وله آخر لمْ يُطْبع سمَّاه « النُّكت البديعات عَلَىٰ المَوْضوعات » .

○ و « تنْزيه الشَّريعة المرفوعة مِنَ الأَحاديث الموضوعة » لأبي الحسن محمد بْن محمد بْن عِرَّاق جمع فيه بين اللآلئ والذَّيْل للسّيوطي وزاد في أوَّله مُقدّمة في ذِكْر الوضَّاعين الَّذين ذكرهم البرهان سبط ابْن العجمي في « الكشف الحثيث عمَّن رُمِي بوضْع الحديث » .

○ و «تذكرة الموضوعات » لأبي الفضْل محمد بْن طاهر المقْدسي .

○ و «تذكرة الموضوعات » لمحمد طاهر الفتَّني .

○ و « الموضوعات الكُبْرىٰ » لعلي القاري .

○ و « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للشوْكاني .

○ و « المُغْني عن الحفْظ والكتاب ، بقوْلهم لمْ يصحّ شئ في هذا الباب » .

○ و « الآثار المَرْفُوعة في الأخْبار الموضوعة » لعبْد الحيّ اللَّكنوى .

○ و « تحْذير المُسْلِمين مِنَ الأَحَاديث الموضوعة عَلَىٰ سيّد المُرْسلين » لمحمد البشير ظَافِر الأَزْهَرِي .

○ و « اللؤلؤ المَرْصوع في الحديث الموضوع » للقاوقجي ، وكُلّها بعْد تنْزيه الشريعة مطبوع .

○ و « المقاصد الحسنة في بيان كثير مِنَ الأحاديث المشتهرة عَلَىٰ الألْسنة » للحافظ السَّخاوي ، واخْتصاره المسمَّىٰ « تمْييز الطيِّب مِنَ الخبيث » لابْن الدِّيبع الشيْباني ، وكلاهما مطبوع .

○ واخْتصرها أيْضاً محمد بْن عبْد الباقي الزرقاني باخْتصاريْن كبيرٍ وصغير وكُلّ منهما عديم الفائدة من جهة التَّخْريج إلَّا أنَّهُ يَحْكُم عَلَىٰ الأحاديث فيهما حُكْماً قد لايُوافق الصَّواب في الأكْثر الغالب .

○ و « البدْر المنير في غريب أحاديث البشير النَّذير » للعارف الشَّعراني .

○ و « الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » للحافظ السّيوطي .

وكلاهُما مطْبُوع ومفيد عَلَىٰ اخْتصار الثاني .

○ و« كشف الخفا ومُزيل الإلباس عمَّا اشْتُهر عَلَىٰ ألسنة الناس » للعجْلوني وهو مطْبُوع أيْضاً .

○ وقد اسْتقْصَىٰ ـ أوْ كاد ـ محمد البشير ظافر أسْماء كُتُب الموْضوعات والأحاديث المشتهرة في مُقدِّمة كتابه « تحذير المسلمين » فَلْيُطْلَب ذلك منه .

○ ○ ○ ○

□ فَصــل □

فهذه الأنْواع مِنَ الكُتُب هي الَّتي يُسْتعان بها عَلَىٰ معْرفة الحديث وأمْكنة وُجُوده في مُصنَّفات المُخرِّجين . هذا فيما ذُكِرَ لفْظه مِنَ الحديث .

□ **وأمَّا ما أُشير إليْه ولمْ يذْكر لفْظه** : فهذا تتوقَّف معْرفته عَلَىٰ :

١ـ الحفْظ وسِعة الإطّلاع وكثْرة الإشتغال بالسُّنَّة والنَّظر في مصنَّفاتها والدُّؤب عَلَىٰ ذلك حتى يكون مُسْتحْضراً لأكْثر المتُون وعارفاً بمظانِّها مِنَ المُصنَّفات ، وليْس المراد حِفظ المتُون باللَّفْظ بلْ يكْفي حفظ مَعْناها والتَّحقُّق مِنْ وُجُودها حتَّىٰ إذا رَأىٰ حديثاً مُخْتصراً أوْ مُشاراً إليْه باللَّقب ونحو ذلك تَذَكَّرَهُ وَعَرف المقْصُود مِنَ الإشارة فقصد مظانَّه والبَحْث عَنه دُون توقُّف ولا كبير تعب وعناء بَحْث وتَفْتِيش .

٢ـ وأيْضاً فإنَّ التَّخْريج والإشْتغال بالحديث يسْتدْعي مَعْنًىٰ لا يُعبَّر عنه بلفْظ ولا يُضْبط بقاعدة :

ـ وهو التَّمْييز بين الألْفاظ النَّبويَّة وغيْرها .

ـ وبين الأحاديث الصحيحة والواهية بمجرَّد سماعها .

ـ بلْ وبين الأحاديث الصَّحيحة المُخَرَّجة في الصَّحيحيْن والَّتي هي مِنْ رواية الأئمة وكبار الحُفَّاظ كالزهري ومالك وشُعبة وأمْثالهم وبين الأحاديث الصَّحيحة المُخرَّجة في غيْر الصَّحيحيْن كمسْتدرك الحاكم وصحيحي ابْن خزيمة وابْن حبَّان وأمْثالهم والتي هي مِنْ رواية الثِّقات غيْر الأئمة المَشاهير .

ـ وكذلك بين الأحاديث الضَّعيفة المخرَّجة في مُسْند أَحْمد وسُنن أَبي داود والنسائي وأَمْثَالهما ، والأَحاديث الضعيفة المُخرَّجة في مثل تاريخ أصْبهان لأبي نعيم والحِلْية له وتاريخ الخطيب ومُسْند الفردوْس للدَّيْلمي وأمثالها ... وهذا إنَّما تَترَبَّىٰ في ملكته في النَّفس مِنْ طُول الإشْتغال بالحديث وكثْرة المُرُور عَلَىٰ الأحاديث ومعْرفة الصحيح منها مِنَ الضعيف وقراءة الكُتُب المُصنَّفة فيه عَلَىٰ اخْتلاف أنْواعها وموضوعاتها حتَّىٰ يمْتزج الحديث بِلَحْمِه وَدَمِه ويَصِير يَسْتطعمه ويُميِّز بين صَحِيحه مِنْ سقيمه كما يُميِّز بين الماء العذْب وغيْره ؛ لأَنَّهُ إذا لمْ يصل إلىٰ هذه المرْتبة رُبَّما يقع عنْد العَزْو والتَّخريج في أخطاء فاحشة وأوْهام قبيحة للغاية فيُصحِّح الواهي والمَوْضوع أوْ يعْزوهما إلىٰ الصحيحين تقْليداً لمن وهم في ذلك ممَّن ليْس الحديث مِنْ صناعته مِنَ الفقهاء وغيْرهم .

فإنَّهم أحْياناً يعْزُون أَحَادِيث ساقطة واهية بلْ وَمَوْضوعة إِلىٰ صحيح البُخاري أوْ الصَّحيحيْن معاً .

○ كما عزا إمام الحرمين في النّهاية حديث : « أصْحابي كالنُّجوم » ـ وهو حديث مَوْضوع ـ إلىٰ الصَّحيحيْن .

○ و كذلك الغَزالي يعْزُو أحْياناً أحاديث واهية إلىٰ بعْض الأُصُول وليْست هي فيها .

○ وقدْ رأيْت مرَّة رسالة فيها أحاديث في النَّهْي عَنْ شُرْب الدُّخان والوَعِيد عَلَىٰ شُرْبه كُلّها مغزوَّة إلىٰ صحيح البخاري ومُسْلم .

○ وأعْرف بعْض الخُطباء المُدرِّسين يعْزُو في خُطبه ودُرُوسه كُلّ حديث إلىٰ صحيح البخاري كقوْله : إنَّ حديث « مَنْ أَحْدَثَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

فقد جَفَاني وَمَنْ توضَّأ ولمْ يُصَلِّ فَقَد جَفَاني » أخْرجه البخاري في صحيحه .

○ والحديث الطويل الذي ذكره الحريفيش في قصة أيوب عليْه السلام في مرضه وبلائه أخرجه البخاري في صحيحه .

○ وقد يقع ذلك عَن تحريف مِنَ النُّسَّاخ لبعْض المُخرِّجين الذين تتقارب صور أسْمائهم في الرسم كابن النجار مع البخاري .. فكثيراً ما أرَىٰ أحاديث خرّجها ابْن النجّار معْزوَّة إلىٰ البخاري .

○ ومِنْ ذلك : ما وقع في أربعين الأربعين للنَّبهاني أوْ غيره مِنْ كتبه أنَّهُ عزا حديث « مَنْ قال لا إله إلَّا الله ومدّها هَدَمت له أربعة آلاف ذنب مِنَ الكَبَائر » إلىٰ البخاري ، وهو حديث موْضُوع خَرّجه ابْن النجار .

○ وكذلك تشتبه رموز المخرّجين وتتحرّف : فالمتقدِّمُون يرْمزُون لابن ماجه القزويني بصورة «القاف» والسّيوطي يَرْمُز بصورة «القاف» لما اتَّفق عليْه البخاري ومسلم فقد يَرَىٰ مَنْ لا عِلْم له حديثاً في كتب الذَّهبي مَرْمُوزاً لِمُخرّجه بالقاف فيظُنّ أنَّه متّفق عليه والواقع أنَّهُ حديث ضعيف خرَّجه ابْن ماجه .

○ وبعكس ذلك أنَّ السُّيوطي يَرْمُز بصورة «العَين» لأبي يعلىٰ والمتقدِّمُون يَرمزُون بها للجميع : أيْ السِّتَّة كلّهم .

○ ومِنَ التحْريف الَّذي يقع بكثرة أنَّ السُّيوطى يرْمُز لأَحمد بِصُورة «حم» ولمسلم بصورة «ميم» وحدها بدُون حَاء فتَسْقُط الحَاء وتَبْقَىٰ صُورة الميم فيفيد ذلك أَنَّ الحديث صحيح مُخَرَّج عنْد مُسْلم ويكون

في الواقع ضَعيفا سنده عنْد أحْمد .

○ كما أنَّهُ يرْمُز للبخاري بصورة «الخاء» ولابْن ماجة بصورة «الجيم» فتنحرف الجيم بالخاء فيُفيد أنَّ الحديث في صحيح البخاري وهو ضعيف في سنن ابْن ماجة .

○ ويرْمُز للعقيلي في الضعفاء بصورة «عق» ـ عين وقاف ـ فتسْقط العين أحْياناً ويبقى القاف فيُفيد أن الحديث متفق عليْه عند البخاري ومسلم وهو واهٍ أوْ مَوْضُوع مُخَرَّج في ضعفاء العقيْلي .

فَمَنْ لمْ يكُن عنْده تَمْييز بينْ الأحاديث الصحيحة والضعيفة بمُجرَّد النَّظر إليها حتَّى يعْرف لأوَّل وهْلة أنَّ هذا الحديث المعْزُو إلىٰ البخاري ومسلم لا يُمْكن أنْ يكون الحال فيه كذلك لأنَّهُ ليْس مِنْ أحاديثهما ولا مِنَ الألْفاظ النَّبويَّة الصَّحيحة رَاجَ عليْه ذلك التَّصْحيف فعزا أحاديث العُقيْلي للصحيحيْن وحديث ابْن النجار للبُخاري كما وَقَع للنَّبهاني في الحديث السابق الذي مثَّلْنا به ، ونظائره كثيرة :

منها : أنَّ الغزالي ذكر في الإحْياء حديث : « إنَّ لربكم في أيَّام دَهْركم نفحات فتعرَّضُوا لها » ثمَّ ذكر بعْده حديث النُّزُول فوقع في تخْريج العراقي عقب الحديث الأوَّل « مُتّفق عليْه مِنْ حديث أبي هريرة وأبي سعيد » وهذا التَّخْريج هو لحديث النُّزُول الذي سقط تماماً مِنْ تخْريج العراقي وألْصق تخْريجه بالحديث الذي قبْله وهو غيْر مُخَرَّج في الصَّحيح وإنّما خرَّجه الطبراني والحكيم الترمذي في نوادر الأُصُول مِنْ حديث محمد بْن مسلمة وسنده ضعيف ... فقد ينقله مَنْ ليْس مِنْ أهل الفنّ ويعْزُوه للصَّحيحين تقليداً للمُغْني الَّذي وقع ذلك فيه مِنَ النُّسَّاخ فيقع في وهم قبيح .

◻ فَصــــل ◻

وينبغي لِلْمُخَرِّج بعد معرفته الأصول التى عزى إليْها الحديث أنْ ينْقله منها مباشرة ولا يكْتفي بتقْليد مَنْ عزاه إليْها ما وَجَدَ إلىٰ ذلك سبيلاً وكانت تلك الأُصُول مُتَيسِّرة لديْه أوْ أمْكنه الوُقُوف عليْها عنْد غيْره .

فإنَّ التَّقْليد في العزْو يُوقع في أخْطاء كثيرة ولاسيَّما تقْليد المتساهلين ومَنْ لا تحقيق معه أوْ مَنْ ليْس هو مِنْ أهْل الفنّ .

○ وقدْ وقفتُ عَلَىٰ بعْض أوْهام في العزْو للحافظ الَّذي هو شيْخ الفنّ ورأس المحقِّقِين فيه ، وبعْد البحْث والتَّتبُّع عرفْت أنَّهُ أُتي مِنْ قِبَل التَّقْليد لأنَّهُ قلَّد في ذلك النَّووي في شرْح المهذّب وأتَىٰ بعبارته بالنَّصّ تقْريباً وإنْ لمْ يعْزها إليْه .

○ والنَّووي تقع له أحْياناً بعض الأوْهام في العزْو ولعلَّهُ مِنْ تقْليده لغيْره أيْضاً .

○ وكذلك الحافظ السُّيوطي غالب ما يقع له مِنَ الأوْهام في العِزْو إنَّما هو مِنْ تقْليده لغيره واعْتماده عليْه مِنْ غيْر مُراجعة الأُصُول .

○ وهذا هو الَّذى حملني عَلَىٰ وَضْع تخْريج ثان لأحاديث الشهاب لأنِّي كُنْت كتبْت الأوَّل فى بداية الطَّلب والإشْتغال بالحديث فكُنْت أُقلِّد في العزْو فلمَّا صِرْت أَبحث وأُراجع الأُصُول وجدْت في ذلك أَوْهاماً فوضعْت تخْريجاً ثانياً سمَّيْته «فتح الوهَّاب» .

○ ومِنْ أمْثلة ذلك :

○ حديث : « وأيّ داء أدْوأ مِنَ البُخْل » فإنَّ كثيراً مِنَ المُحدِّثين مِنَ الحافظ السُّيوطي فَمَنْ بعْده يعْزُونه للشيْخين ، والحافظ السُّيوطي تبع في ذلك جماعة أيْضاً ، وهو لمْ يُخرَّج في الصحيحيْن وإنما وقع ذِكره في الصحيح أثْناء جُمْلة وَذَكَرَهُ القاضي عياض في المشارق في الكلام عَلَىٰ «أدْوأ» هَلْ هُوَ مقْصُور أوْ مَهْمُوز فظنَّ مَن رَآه فيه أنَّهُ مِمَّا خرَّجه الشَّيْخان فعزاه إليْهما ثمَّ صار اللَّاحق يتبع السابق حتَّىٰ تعدَّدُوا واتَّفقُوا عَلَىٰ ذلك ولا وُجُود له في الصحيحيْن .

وهكذا يغْترّ كثير مِنَ المُحَدِّثين بلْ والحُفَّاظ بكتاب رَزِين العَبْدري الذي جَمَع فيه بيْن الموطأ والكُتُب الخمسة التي هي السِّتَّة المعْروفة دُون ابْن ماجة فيعْزون أحاديث لهذه الأُصُول بناءً عَلَىٰ ذِكْر رزين لها في كتابه ولا وُجُود لها في شئ مِنَ الكُتُب المذْكورة ؛ لأنَّهُ يزيد زوائد مِنْ غيرها ولا ينُصّ عَلَىٰ ذلك فيقع في الخطأ مَنْ يعْزُو جميع أحاديثه إلىٰ الكُتُب المذْكورة إلَّا الحافظ المُنْذري فإنَّهُ كثيراً ما يُنبِّه عَلَىٰ ذلك فيقُول : « ذَكَرَهُ رَزين ولمْ أَرَهُ في شئ مِنْ أُصُوله » .

○ بلْ ويقع لهم هذا أيْضاً بالنِّسبة لأحاديث الصَّحيحيْن اعْتماداً عَلَىٰ الجمْع بين الصحيحيْن للحُميْدي فإنَّهُ يذْكر فيه زوائد مِنْ مُستخْرج أبي عوانة ومُسْتخْرج البرقاني وغيرهما كما نصّ هو عَلَىٰ ذلك فَمَنْ لَمْ يتنبَّه لذلك ولمْ يُراجع الصَّحيحيْن عزا لهما مالمْ يُوجَد فيهما .

ورُبَّما عزا بعْض الحُفاظ حديثاً إلىٰ البُخاري في « الأدب المُفْرد »

فيَسْقُط لفظ «المفْرد» مِنْ قلم النَّاسخ أوْ يقف عليْه مَنْ لا خِبْرة له بالحديث فيظُنّ أَنَّ « الأدب المُفْرد » مِنْ جُمْلة كُتُب الصَّحيح فيعْزُوه إلىٰ صحيح البخاري وليْس هُوَ فيه .

وأسْباب الغلط في هذا مُتعدّدة لا تنْحصر ، فلذلك يجب عدم التَّقْليد والإعْتماد عَلَىٰ كلام النَّاس وأنْ لا يعْزُو إلىٰ كتاب حتَّىٰ يتحقَّق مِنْ وُجود الحديث فيه .

○ ○ ○ ○

◻ فصـــل ◻

وممَّا يجب التَّنبُّه له في هذا الباب العزْو إلىٰ سُنن النَّسائي بالخصوص ، فإنَّ اصطلاح المُتقدِّمين فيه إلىٰ أهْل القرْن السَّابع مُخالف لاصْطلاح مَنْ بعْدهم مِنْ أهْل القرْن الثَّامن إلىٰ عصرنا : وذلك أنَّ النسائي ألَّف السُّنن الكُبْرَىٰ ثمَّ جرّد هو أوْ ابن السُّنِّي ـ عَلَىٰ خِلاف في ذلك ـ سُننه الصُّغْرىٰ المسمَّاة «بالمجْتبىٰ» ولما اتَّفقُوا في القرْن السادس عَلَىٰ عد الكُتُب السِّتَّة جعلوا منها سنن النسائي الصُّغْرىٰ لا الكُبْرىٰ لأنَّها أنْقَىٰ من الكُبْرىٰ وصاروا إذا عزوا إليْه وأطْلقُوا حُمل ذلك عَلَىٰ سننه الصُّغرىٰ وإذا كان في الكُبْرىٰ قيَّدُوه بقوْلهم : « رواه النسائي في الكُبْرىٰ » والمتقدِّمُون لا يعْرفُون هذا الإصْطلاح بلْ يعْزُون إلىٰ النَّسائي ويطْلقون ، ومِنْ آخرهم الحافظ المنذري فقد ترىٰ في كلامه عزو حديث إلىٰ النَّسائي فتظنّه في الصُّغْرىٰ التي هي أحد الكُتُب السِّتَّة ولا تجده فيها لأنَّهُ في الكُبْرىٰ ، فإذا كان الحديث في تفسير القُرآن أوْفي فضائل أهْل البيْت والصَّحابة فالأمْر فيه ظاهر لأنَّ سننه الصُّغْرىٰ ليْس فيها كتاب التَّفْسير ولا كتاب الفضائل ونحْوها مِنَ الكُتُب التي هي موضوعات الجامع لا السُّنن ، وإذا كان الحديث في أبْواب الفقه والأحْكام فهو الَّذي يقع فيه الإشتباه ويجب الوقُوف عليْه في السُّنن ، وهذا ممَّا يهم فيه الحافظ أحْياناً فيطلق العزو إلىٰ النَّسائي وهو في الكُبْرَىٰ لا في الصُّغْرىٰ وكذلك الحافظ السُّيوطي .

○ ○ ○ ○

□ فَصــل □

وأمَّا المُسْتخرجات والجْمع بين الصحيحيْن للحُميْدي وما يعْزوه البيهقي في سُننه الكبرىٰ عقب إسْناده الحديث إلىٰ الشيْخيْن أوْ أحدهما فقد نَبَّهَت عَلَىٰ ذلك كُتُب الإصْطلاح ونَظَمه الحافظ العراقي في ألفيته فقال :

واسْتَخْرجُوا عَلَىٰ الصحيح كأَبي
عـوانــة ونـحْـوه وَاجْتَنـب
عَـزْوُكَ أَلْـفـاظَ الـمُـتُـون لهما
إِذ خَالـف لفظاً ومعْنًى رُبَّما
ومـا تزيد فـاحكــم بصحَّتــه
فــهـو مع العُـلُوّ مِن فائدتـه
والأصـل يعْني البيهقي ومن عَزَا
وليْت إذ أراد الحميْدي ميزا

قال ابْن الصّلاح : « الكُتُب المُخرَّجة عَلَىٰ كتاب البخاري وَمُسْلم لمْ يلْتزم مُصَنِّفُوها فيها موافقتهما في أَلْفاظ الأحاديث بعيْنها مِنْ غيْر زيادة ونُقْصان لكوْنهم رَوَوا تلك الأَحاديث مِنْ غيْر جهة البخاري ومسلم طلباً لعلو الإسْناد فَحَصَل فيها بعْض التَّفاوُت في الأَلْفاظ ، وهكذا ما أخْرجه المؤلفون في تصانيفهم المُسْتقلَّة كالسُّنن الكُبْرىٰ للبيهقي وشرْح السُّنَّة لأبي محمد البغوي وغيْرهما ممَّا قالوا فيه « أَخرجه البخاري ومسلم » فلا يُسْتفاد بذلك أَكْثر مِنْ أنَّ

البُخَاري أوْ مُسْلماً أخرج أصْل الحديث مع احْتمال أنْ يكون بيْنهما تفاوُت في اللَّفظ ورُبَّما كان تَفَاوُتاً في بعض المَعْنَىٰ فقد وجدت في ذلك مافيه بعْض التَّفاوُت مِنْ حيث المعْنَىٰ وإذا كان الأمْر في ذلك عَلَىٰ هذا فليْس لك أنْ تنْقل حديثاً منها وتقول هو عَلَىٰ هذا الوجْه في كتاب البخاري أوْ في كتاب مُسْلم إلَّا أنْ تُقابل لفْظه أوْ يكون الَّذي خرَّجه قدْ قال : « أخرجه البخاري بهذا اللَّفْظ » بِخِلاف الكُتُب المخْتصرة مِنَ الصحيحيْن فإنَّ مُصَنِّفيها نَقَلُوا فيها ألْفاظ الصَّحيحيْن أوْ أحدهما غيْر أنَّ الجمْع بين الصحيحيْن للحُميْدي الأنْدلُسي منها يشتمل عَلَىٰ زيادة تتمّات لبعْض الأحاديث كما قدّمنا ذِكْره فَرُبَّما نقل مَنْ لا يُميِّز بعْض ما يجده فيه عَلَىٰ الصحيحيْن أوْ أحدهما وهو مُخْطئ لكوْنه مِنْ تلك الزيادات لا وُجُود لها في واحد مِنَ الصحيحيْن » انْتَهىٰ .

قُلْتُ : وما تقدَّم له هو قوْله : « ثمَّ إنَّ الزِّيادة في الصحيح عَلَىٰ ما في الكتابيْن يتلقَّاها طالبها ممَّا اشْتمل عليْه أحد المُصنّفات المُعْتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبي داود والتّرْمذي والنسائي وابْن خزيمة والدَّارقطني وغيرهم مَنْصُوصاً عَلَىٰ صحَّتها فيها ولا يكْفي في ذلك مُجرَّد كوْنه مَوْجُوداً في كتاب أبي داود وكتاب التِّرمذي والنّسائي وسائر مَنْ جمع في كتابه بين الصَّحيح وغيْره ، ويكفي مُجرَّد كوْنه مَوْجُوداً في كُتُب مَن اشْترط منهم الصَّحيح فيما جمعه ككتاب ابْن خزيْمة وكذلك ما يُوجد في الكُتُب المخرَّجة علىٰ كتاب البُخاري وكتاب مُسْلم ككتاب أبي عوانة الأسفرايني وكتاب أبي بكْر الإسْماعيلي وكتاب أبي بكر البرقاني وغيْرهما مِنْ

تتمّات لمحْذُوف أوْ زيادة شرْح في كثير مِن أحاديث الصحيحيْن .. وكثير مِنْ هذا مَوْجُود في الجمْع بيْن الصحيحيْن لأبي عبد اللَّه الحُميْدي » انْتهىٰ .

وتعقَّبه الحافظ العراقي في نُكته عليْه بقوْله : « وهذا يقْتضى أنَّ ما وُجِد مِنَ الزِّيادات عَلَىٰ الصحيحيْن في كتاب الحُميْدي يُحْكم بصحَّته ، وليْس كذلك ؛ لأنَّ المُسْتخرجات المذْكُورة قدْ رووها بِأَسَانِيدهم الصَّحيحة فكانت الزِّيادات الَّتي تقع فيها صَحِيحة لوُجُودها بإسنادٍ صحيح في كتاب مشهور عَلَىٰ رأْي المصنِّف وَأمَّا الَّذي زاده الحُميْدي في الجمْع بين الصحيحيْن فإنَّهُ لمْ يرْوه بإسْناده حتَّىٰ يُنْظَر فيه ولا أَظْهَرَ لنا اصْطلاحاً أنَّهُ يزيد فيه زوائدُ الْتزم فيها الصِّحَّة فَيُقلَّد فيها وإنَّما جمع بين كتابيْن وليْست تلْك الزيادات في واحد مِنَ الكتابيْن فهي غيْر مَقْبُولة حتَّىٰ تُوجد في غيره بإسْنادٍ صحيح » انْتهَىٰ .

قُلْتُ : وكلام الحافظ العراقيّ هذا مُتعقَّبٌ بما قاله تلْميذه الحافظ: مِنْ أنَّ الحُميْديّ قدْ أشار إلىٰ ما يُبْطل هذا الإعْتراض إجْمالاً وتفْصيلاً :

○ **أمَّا إجْمالاً** : فقال في خُطْبته للجمْع : « ورُبَّما زِدْتُ زيادات مِنْ تتمَّات وشرْح لبعْض ألْفاظ الحديث ونحْو ذلك وقَفْتُ عليْها في كُتُب من اعتنى بالصحيح كالإسْماعيلي والبِرْقاني .

○ **وأمَّا تفْصيلاً** : فَعَلَىٰ قِسْميْن : جلي وخفي :

(١) **أمَّا الجلي** : فيسُوق الحديث ثمَّ يقول في أثنائه : « إلىٰ هُنا

انتهت رواية البخاري ومِنْ هُنا رواه البِرْقاني » .

(٢) **وأمَّا الخفي** : فإنَّهُ يسُوق الحديث كاملاً أصْلاً وزيادة ثُمَّ يقول : « أمَّا مِنْ أوَّله ـ أيْ موْضع كذا ـ فرواه فُلان وماعداه زاده فُلان » أوْ يقول : « لفْظة كذا زادها فُلان » ونحْو ذلك ، وإلىٰ هذا أشار ابْن الصّلاح بقوْله : « فرُبَّما نقل مَن لا يُمَيِّز وحينئذٍ فلزيادته حُكْم الصِّحَّة لنقله لها عمن اعتنىٰ بالصحيح » انْتهَىٰ .

وهذا يدُلُّ عَلَىٰ أنَّ الحافظ العراقي لمْ يَرَ الجمع بين الصَّحيحيْن للحُميْدي ، لكن في كلام الحافظ السَّخاوي ما يدُلُّ عَلَىٰ أنَّ الحُميْدي لمْ يُمَيِّز تمام التَّمْييز المفهوم من كلام الحافظ فإنه قال في شرح الألفية :

فرُبَّما يسُوق ـ يعْني الحُميْدي ـ الحديث الطويل ناقلاً له مِن مُسْتخْرج البِرْقاني أوْ غيْره ثمَّ يقُول : « اختصره البخاري فأخرج طرفاً منه ولا يُبيِّنُ القدر المختصر عليْه فيلْتبس عَلَىٰ الواقف عليْه ولا يُميِّزه إلَّا بالنَّظر في أصْله ولكنه في الكثير يُميّز بأنْ يقُول بعْد سياق الحديث بطوله : « اقتصر منه البُخاري عَلَىٰ كذا وزاد فيه البِرْقاني مثلاً كذا » ولأجْل هذا وما يُشْبهه انْتقد ابْن النَّاظم ـ يعْني أبا زُرْعة ـ وشيْخنا ـ يعْني الحافظ ـ دَعْوَىٰ عدم التَّمْييز خصوصاً وقد صرَّح العلائى ببيان الحُميْدي للزيادة وهوكذلك لكن في بعْضها مالا يميّز كما قرَّرته وبالجُمْلة فيأْتي في النَّقْل منه ومِنَ البيْهقي ونحوه ما سبق في المُسْتخرجات » انْتهىٰ .

قال الحافظ السُّيوطي : « وصنيع البيهقي ونحْوه مِنْ عزْو الحديث إلىٰ الصحيح والمراد أصْله لاشكَّ أن الأحْسن خلافه والإعتناء بالبيان

حذراً مِن إيقاع مَنْ لا يعْرف الإصْطلاح في اللُّبس ولابْن دقيق العيد في ذلك تفصيل حسن : وهو أنَّك إذا كنْت في مقام الرِّواية فلك العزْو ولوْ خالف لأنَّه عرف أنَّ جُلّ قصْد المُحدِّث السَّند والعُثُور عَلَىٰ أصْل الحديث ، دُون ما إذا كُنْت في مقام الإحْتجاج فَمَنْ روى في المعاجم والمشيخات ونحْوها فلا حرج عليْه في الإطْلاق بخلاف مَنْ أوْرد ذلك في الكُتُب المُبوَّبة لاسيَّما إنْ كان الصالح للتَّرْجمة قطعة زائدة عَلَىٰ ما في الصحيح » . أ.هـ .

قُلْتُ : وتخْريج أحاديث المُصنِّفين مِنْ قبيل الثاني كما سيأتي الكلام عليْه ثمَّ ما سبق في كلام ابْن الصَّلاح مِنْ صِحَّة ما يزيد المستخْرجون وأقرَّهُ عليْه الحافظ العراقي في نُكته وذكره في ألفيته كما سبق ليس على إطْلاقه بل هو مشروط بما أخْرجُوه مِنْ طريق الثقات الذين عَلَىٰ شرْط الصَّحيح ، وأمَّا ما أخْرجُوه مِنْ طريق الضعفاء فليْست زيادتهم بصحيحة لأنَّ المُسْتخرجين جُلّ قصْدهم عُلُوّ الإسْناد فإنْ وَجَدُوه مع ثقة الرِّجال فذلك أعلاها يرغبُون فيه وإلَّا أسندُوا مِنَ الطُّرُق العالية ولوْ كان رجالها مُتكلَّماً فيهم ، وقد أخْرج الإسْماعيلي في مُستخْرجه لإبْراهيم بْن الفضْل المخزومي وقدْ ضعَّفه أحْمد وابْن معين وأبُو زُرْعة وقال النسائي وجماعة : «متْرُوك» ، وأخْرج أبُو نعيم في مُسْتخْرجه لمحمد بْن الحسن بْن زبالة المخْزومي وقدْ كذَّبه أبُو داود وقال يَحْيَىٰ : « ليْس بثقة » وقال جماعة : «متروك الحديث» .

وقد تعقَّب الحافظ في نُكته عَلَىٰ ابْن الصلاح حُكْمه عَلَىٰ زيادة المسْتخرجات بالصِّحَّة فقال : « هذا مُسَلّمٌ في الرجل الذي التقَىٰ

فيه إسْناد المستخْرج وإسْناد مُصنِّف الأصْل وفيمن بعده وأمَّا ما بين المستخْرج وبين ذلك الرَّجُل فيحْتاج إلىٰ نقد لأنَّ المستخْرج لمْ يلْتزم الصِّحَّة في ذلك وإنَّما جُلّ قصْده العُلُوّ فإنْ حصل وقع عَلَىٰ غرضه ، فإنْ كان مع ذلك صحيحاً أو فيه زيادة فزيادة حُسْنٍ حَصَلَت اتِّفاقاً وإلَّا فليْس ذلك همَّته » . أ.هـ .

O O O O

إلى هنا انتهى كلام المُصَنِّف رحمه الله تعالىٰ

الفهارس العامة

لـ « حصول التفريج بأصول التخريج »(*)

١ــ فهرس الأحاديث والآثار .

٢ــ فهرس الأعلام .

٣ــ فهرس الكُتُب الوَارِدة .

٤ــ فهرس الموضوعات .

(*) الفهارس من عمل الناشر .

١- فهرس الأحاديث والآثار

○ ○ ○ ○

٢- فهرس الأعلام

* * *

(أ)

○ ○ ○ ○

٣- فهرس الكتب الواردة

* * *

○ ○ ○ ○

٤- فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
● القسم الثاني : الكتب التى لا يذكر فيها الإسناد ولكن الأحاديث فيها معزوة مخرَّجة	٤٤
■ **كيفية التَّخريج ومَايَلْزَم له.**	٤٥
● **أما مايذكر بلفظه تاماً:**	٤٥
- يستعان على ذلك بمراجعة كتب الأطراف وذِكْر طَرف مِنها.	٤٦
● **فصل** : ويُسْتَعَانُ أيضاً بكتب الجمع بين الصَّحيحين أو الكتب الستة وذِكْر طَرَف منها	٤٨
● **فصل** : وكذلك كتب التخريج المار ذكرها	٥٠
- وكذلك كُتُب الزَّوائد على الأُصول السّتة ، وذِكْر طرف منها	٥٠
● **فصل** :وكذلك الكُتُب المُرتَّبة على حُرُوف المُعْجَم ، وذِكْر طرف منها.	٥١
- وكذلك الكتب التى رُتِّبت فيها أَحَادِيث كُتُب لم تقع فيها مرتبة، وذِكْر طرف منها.	٥١
- وكذلك الكتب المُصَنَّفة فى أَحَاديث الأَحْكام أو فى أحاديث الفضائل والتَّرغيب والترهيب	٥٢
● **فصل** : وكذلك كتب الموضوعات والأَحاديث المُشْتَهرة على الأَلْسِنة	٥٤
ذكر المُصَنَّفات فى ذلك	٥٤
● **فصل** : وأَمَّا مَا أُشِير إليه ولم يُذْكَر لَفْظُه	٥٧
● **فصل** : وينبغى للمُخَرِّج بعد معرفته الأُصول التى عُزِىَ إليها الحديث أن ينقله منها مباشرة ولا يكتفي بِتَقليد من عزاه إليها	٦١
- التَّنْبيه على بعض أَوْهَام فى العَزو والتَّخريج وقَعَت لبعض المخرجين	٦١
● **فصل** : ومِمَّا يَجبُ التَّنَبُّه له فى هذا الباب العَزْو إلى سنن النَّسائي	٦٤
● **فصل** : وأمَّا المستخرجات والجمع بين الصَّحيحين للحميدي وما يعزوه البيهقى فى سننه الكبرى	٦٥

o o o o